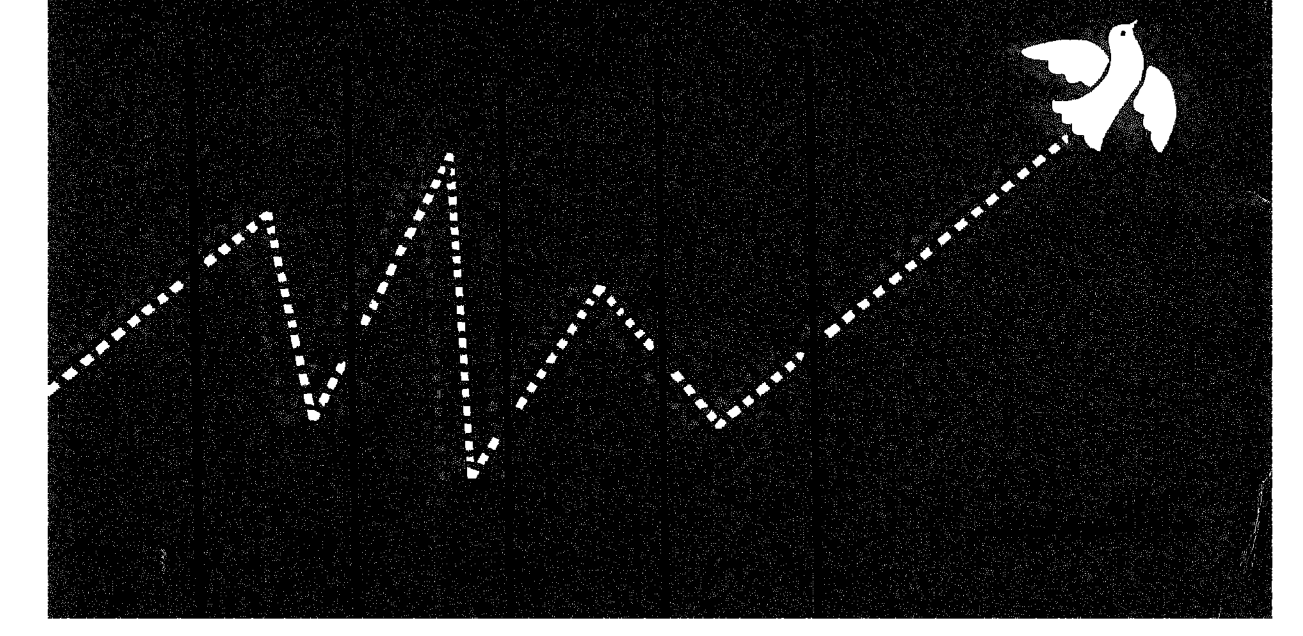
ذكريات اقتصادية

... وإصلاح المسار الاقتصادي

دكتور عبد الجليل العمَرى






ذكريات
اقتصادية
.. وإصلاح المسار الاقتصادى

الطبعة الأولى

١٩٨٦م - ١٤٠٧هـ

دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧١٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE
SHOROUK INTERNATIONAL · 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL. 637 2743/4 TELEX SHOROK 267706


الاقتصادية
وإصلاح المسار الاقتصادي
دكتور عبد الجليل العمري

دار الشروق

إهـداء

إلى اسم المرحوم الدكتور على الجريتلى فقد كان أول من طلب الىّ بإصرار أن أكتب بعض ذكرياتى الماضية ، وكان يقول دائما إنه واجب قومى على كل من اشترك عن قرب مع واضعى السياسة فى الفترة الأخيرة أو كان واحدا منهم .. أن يكتب ذكرياته .. فمن مجموع هذه الذكريات نستبين الحقيقة عن الحوادث والأشخاص .

وإلى ابنى هانى وجيل الأربعينيات علهم يجدون فيها ما ينفع إذا ما شاء الله وتولوا القيادة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكريات اقتصادية
للدكتور عبد الجليل العمرى
واصلاح المسار الاقتصادى
بالاشتراك مع المرحوم الدكتور على الجريتلى

تقديم

تحريت أن لا أطيل فى كتابة هذه الذكريات وأن لا أذكر فيها إلا ما بقى عن يقين فى ذاكرتى بعد هذه السنين . وان كنت قد وقعت فى أخطاء فمن المقطوع به أنها لم تكن مقصودة .

تقتصر هذه الذكريات التى يحويها الجزء الأول من هذا الكتيب على أحداث الفترات التى عشتها شخصيا . أوكنت فيها أحد واضعى القرار حتى لا يكون فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هو مسموع تتناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته ، وقد راعيت هذا بصفة خاصة فى الفترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . فالاحداث التى عايشتها هى ما وقع ما بين يوليو ١٩٥٢ وابريل ١٩٥٤ إبان المدة التى اشتغلت فيها وزيرا للمالية ثم بعد ذلك مدة اشتغالى محافظا للبنك الأهلى المصرى (حينئذ البنك المركزى) بين نوفمبر ١٩٥٧ وفبراير ١٩٦٠ . ولذلك جاءت المذكرات مختصرة بل وقاصرة لأن الأحداث التى وقعت إبان السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ وإبان السنوات التى تلت ١٩٦٠ كانت أحداثا جساما منها انفراد الرئيس عبد الناصر بالسلطة وتأميم قناة السويس

وحرب ١٩٥٦ ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصاد المصرى . وكذلك حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما تلاها من انفتاح اقتصادى لازلنا نجادل مزاياه ومساوئه . فهذه كلها أحداث جسام كان لها أثرها على شخصيات المسرح المصرى كما كان لهذه الشخصيات أثرها على الأحداث . ولكنى مع الأسف لم أعش فيها قريبا من واضعى القرار لاختلافى معهم . ولذلك لم أجد مايبرر الدخول فيها لأنى اما أن أكون ناقلا لما قاله الآخرون أو مرددا للشائعات التى دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين لهذه الأحداث .

وقد آثرت أن ألحق بهذا الجزء الأول جزء ثان وان يكن ليس من طبيعة المذكرات بالمعنى الضيق إلا أنها تتصل اتصالا وثيقا بحياتى العامة فهو يحوى الورقة التى قدمناها ـ المرحوم الدكتور على الجريتلى وأنا ـ إلى السيد رئيس الجمهورية فى ديسمبر ١٩٨١ والتى تمثل فى نظرنا سياسة مكتملة لاصلاح المسار الاقتصادى وهى نتاج خبرة سنوات وسنوات قضيناها فى خدمة الاقتصاد المصرى كممارسين للمهنة . وهى آخر ما أنتجناه فى شكل مكتمل .

وقد رأيت أن أنشر هذه الورقة مع المذكرات التاريخية لأنها هى الأخرى أصبحت من التاريخ وان كانت لم تفقد جدتها .

الجزءُ الأول



الفصل الأول

نشأتي :

قد يحسن أن أقدم نفسي لمن سيطلع على هذه المذكرات ليتعرف على طبيعة كاتبها من خلال نشأته وتطوّر حياته حتى بداية وقائع هذه المذكرات وقد أخذت لها سنة البداية ١٩٤٨ لأنّي كنت قد عينت في أواخر ١٩٤٧ وكيلا لوزارة المالية فأصبحت وأنا في هذه الوظيفة أكثر قربا من راسمي السياسة في الحكومة وأقدر على تفهم الظروف التي تحيط بالأحداث .

حسب شهادة الميلاد ولدت في مارس ١٩٠٧ في المحلة الكبرى بمديرية الغربية من أبوين لاهما من الأغنياء ولا هما بالفقراء وان كانا إلى الآخرين أقرب رغم أن العائلة كانت تضرب جذورها في المحلة الكبرى منذ أمد طويل بعد أن نزح الجد الأكبر من الحجاز فكان لعائلة العمرى تكيّة على مر العصور يلجأ إليها السائل وابن السبيل وكان لها وقف خاص للصرف منه عليها ولا زلت أذكر أنها كانت موجودة حتى سنة ١٩١٤ حين هاجرنا إلى المنصورة ثم إلى القاهرة .

كنت أصغر اخوتي الست وكنا ثلاث من الذكور وثلاث من الاناث هذا بالاضافة إلى أربعة توفوا في سن الطفولة ، وكانت والدتي تعنى بنا جميعا بالاضافة إلى قيامها بالاشراف على الأعباء المنزلية .

ذهبت في سن مبكرة إلى الكتّاب فقد كان الفقيه مستأجرا لغرفة من غرف منزلنا بالدور الأرضي ولكني لم أبق طويلا هناك لأن والدي بعد أن مرّ بأزمة مالية

فى تجارته سنة ١٩١٣ قرر أن ينتقل إلى المنصورة ويفتح محلا تجاريا هناك لبيع الأقمشة . ولما كنت الوحيد الذى لا يذهب إلى مدرسة نظامية اصطحبنى معه إلى المنصورة وعشنا بعض الوقت فى إحدى الفنادق الصغيرة بها . وكان سنى فى ذلك الوقت قد جاوز السادسة بشهور وكنت أذهب معه يوميا إلى المحل الذى استأجره وكان ملاصقا لمسجد الصالح أيوب بشارع السكة الجديدة أمام مبنى البلدية فى ذلك الحين فى حوالى ١٩١٣ ـ ١٩١٤ . وكان لقرب المسجد الفضل فى محافظتى على الصلاة وفى مواقيتها .

وبعد أن استقر بنا المقام فى المنصورة استأجر والدى بيتا هناك وانتقلت العائلة جميعها إليه وأخذ والدى يبحث عن مدارس لنا،الاولاد الثلاثة وصغرى البنات ، وكان أمر أخوىّ ميسّرا فقد انتقلا إلى مدارس مماثلة لما كانا فيه بالمحلة الكبرى وكذلك كان نقل أختى التى استمرت فى التعليم لأنها كانت تعد نفسها للتدريس فلم تلق صعوبة فى الالتحاق بمدرسة المعلمات . أما أنا فقد احتاروا فى أمرى فأدخلونى مدرسة الفرير ويظهر أنى كنت أخاف المدرسين الرهبان فلم ألبث بها طويلا ثم التحقت بمدرسة الأمريكان ولكن لأن المدرسة كانت فى ذلك الوقت ترغبنا فى الدخول إلى الكنيسة للمشاركة فى الصلاة ولما كنت من عائلة مسلمة متدينة فقد رأى والدى أن أتركها وأن ألتحق بما يشبه المدرسة الابتدائية الأزهرية الآن . وقد لبثت بها حتى وصلت التاسعة من عمرى . وبعد ذلك رأى أن ألتحق بمدارس التعليم العادى فالتحقت بمدرسة الرشاد لأن صاحب المدرسة وناظرها كان صديقا لوالدى وأظن أن مصروفاتها كانت أقل من مصروفات المدرسة الأميرية وبقيت بها خمس سنوات لأنى أعدت السنة الرابعة لسبب مرض حال دون اتمامى الدراسة فى تلك السنة ، ثم التحقت بالمدرسة الثانوية الأميرية ولم يحدث خلال الأربع سنوات التى أمضيتها هناك ما يستحق الذكر اللهم إلا انى بعد الحصول على شهادة الكفاءة (ما يعادل الشهادة الاعدادية الآن) كان علىّ أن اختار بين القسم العلمى والقسم الأدبى ولما كنت

ضعيفا فى مادة الرسم النظرى وكنت بالكاد أحصل على أدنى درجة للنجاح فيها نصحنى الناصحون بأن أختار القسم الأدبى رغم انى كنت متفوقا فى الرياضيات ولذلك كان يراودنى الأمل أن التحق يوما بكلية الهندسة ولكن أخذا برأى الناصحين اخترت القسم الأدبى . فلما كان اليوم الأول من العام الدراسى للسنة الأولى فى القسم الأدبى أو الثالثة ثانوى حسب التسمية الرسمية فى ذلك الوقت وكانت أول حصة بعد فترة الغداء هى مادة الجغرافيا وجدتنى لا أستطيع أن أتابع المدرس بل ويغلبنى النعاس ولا أدرى ان كان السبب يرجع إلى أن الغداء كان ثقيلا أو أن الجغرافيا كانت هى الثقيلة .

أيًا كان السببْ فقد لجأت إلى ناظر المدرسة لأرجوه أن أنتقل إلى القسم العلمى وخاصة وقد فهمت ان الرسم فى كلية الهندسة أساسه المسطرة والمثلث والبرجل وليس فيه رسومات للقلل أو للأوانى التى تحتاج فى رسمها استطاعة الطالب ان يجعل من نـ[illegible]ـيها خطوطا مستوية لا انبعاج فيها وهو ما كنت أفشل دائما فى تحقيقه .

وما أن فاتحت الناظر فى طلبى إلا وانطلق بصوت عال قائلا : « يا أدبى يا البوابة » . وطبعا آثرت الادبى على البوابة .

وبعد أن حصلت على البكالوريا (شهادة اتمام الدراسة الثانوية) قدمت طلبا للالتحاق بمدرسة المعلمين العليا . فقد كانت الدراسة فيها بالمجان بل كانوا يصرفون إلى الطالب ثلاثة جنيهات شهريا وذلك لتشجيع الطلبة على الالتحاق بمدرسة المعلمين . ورغم انى كنت من المتفوقين فى البكالوريا فقد رأى مدير المدرسة فى ذلك الحين أنى صغير الحجم ولا أليق أن أكون مدرسا ، وهكذا رسبت فى كشف الهيئة . وقدمت طلبا للالتحاق بمدرسة التجارة العليا وفى الحال قبل الطلب وكذلك قبل طلبى للتعليم بالمجان وقد كانت مصروفاتها اثنى عشر جنيها فى العام .

قضيت السنوات الأربع وتخرجت بتفوق فكنت رابع الدفعة ولأول مرة كانت أكبر دفعة تتخرج من التجارة العليا فكان عدد الخريجين فى عام ١٩٢٩ ـ عام تخرجى منها ـ سبعة واربعون طالبا .

ومن غريب المفارقات أنى انتدبت للتدريس بعض الوقت فى كلية التجارة فى سنة ١٩٤٢ وكذلك فى السنة التى تلتها . وهكذا أثبت لنفسى صلاحيتى للتدريس رغم صغر حجمى فى نظر مدير مدرسة المعلمين العليا .

حياتى العملية :

التحقت بمصلحة السكك الحديدية فى وظيفة مفتش حسابات ولكن لم أبق بها إلا مدة شهرين لالتحاق فى بعثة مصلحة التجارة والصناعة إلى جامعة ليدز بانجلترا لدراسة الاقتصاد مع التركيز على الإحصاء الاقتصادى .

وما إن انتهت مدة الثلاث سنوات وتخرجت من جامعة ليدز بدرجة بكالوريوس فى التجارة بمرتبة الشرف فى سنة ١٩٣٢ إلا وعدت إلى القاهرة لألتحق بقسم الإحصاء بمصلحة التجارة والصناعة التى أصبحت وزارة التجارة والصناعة فيما بعد وانفصلت عن وزارة المالية .

وفى سنة ١٩٣٨ رشّحت من مصلحة العمل التى كانت فى ذلك الوقت تابعة لوزارة التجارة والصناعة لبعثة فى جنيف للتمرين على جمع وتبويب احصاءات العمل لمدة عشرة شهور ، وفعلا سافرت فى مايو ١٩٣٨ .

ولما عدت فى مارس ١٩٣٩ كانت البوادر تنذر بقرب وقوع حرب فى أوروبا وكان قد اتفق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على تشكيل لجنة مشتركة فى وزارة التجارة والصناعة تضم إلى جانب المصريين بعض ممثلين للحكومة البريطانية للنظر فى احتمالات تموين البلاد فى حالة قيام حرب فى أوروبا وامتدادها إلى البحر الأبيض المتوسط وكان أن وقع علىّ الاختيار لأعمل سكرتيرا

لهذه اللجنة على أساس انى على بعض العلم بشئون التجارة والصناعة وعلى معرفة باللغة الانجليزية ، وهكذا لم أشتغل فى مصلحة العمل ولا ليوم واحد . وبقيت فى عملى مع اللجنة المشتركة حتى قيام الحرب وانشاء ادارة للتموين بوزارة التجارة والصناعة وكنت والمرحوم محمد طه النمر النواة التى قامت عليها هذه الادارة وذلك إلى جانب عملى كسكرتير للجنة المشتركة .

ولما انشئت وزارة للتموين ، عملت بها بعض الوقت وشغلت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفنى . ويحضرنى هنا قصة كان لها أبلغ الأثر فى نفسى ومن الخير ان أذكرها هنا لعل الذكرى تنفع الأجيال الشابة :

كانت الأقمشة الشعبية من بفتة ودبلان وكستور توزع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التى تنتجها تعوّض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التى تنتجها كذلك . ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يزيد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء ، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكوبونات ، ولكن التجربة لم تنجح وكان من جرّاء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هى طبيعة العملية توحى بقيام الشائعات .

كان وزير التموين فى ذلك الوقت أحمد حمزة وكان رجلا فاضلا بمعنى الكلمة فلم يقبل ان تثار حول وزارته الشائعات لذلك جمع كبار موظفى الوزارة وأفضى الينا بأنه مالم نجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذى لا يثير غبارا حول تصرفات موظفى الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة فى التوزيع ويتركها للتجار ولو نتج عن ذلك أن يباع بعضها فى السوق السوداء ، ولكنى رجوته أن يمهلنى أسبوعا واحدا فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية فى البطاقة التموينية شأنها شأن السكر والشاى وذلك عن طريق ربط بقالى التموين بتجار الأقمشة أو بمعنى آخر أن نحدّد لكل بطاقة تاجر أقمشة يشترى منه الأقمشة الشعبية

المخصصة له ، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة فى خلال الأسبوع . وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها طبقناها على جميع القطر . وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيرا إلى درجة أنه جمع موظفى الوزارة (الديوان العام) الى حفل قدّم الىّ فيها دبوس كرافتة له رأس من الماس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص . وكان هذا أكبر تقدير أعتز به حتى اليوم وخاصة أنى كنت فى ذلك الحين صغير السن نسبيا فلم أكن قد جاوزت السبعة والثلاثين من العمر .

انتقلت بين وزارتى التجارة والصناعة والتموين بعد ذلك . وآخر عمل قمت به فى وزارة التجارة هو مدير إدارة التجارة الخارجية والتعريفات الجمركية . وكان أهم ما أثار اهتمامى فيما عدا العمل الذى كان بطبيعته يثير الاهتمام ان جاء فى خلال الفترة التى أمضيتها فى هذه الادارة الدكتور محمد صلاح الدين مراقبا عاما لمصلحة التجارة وكان يشغل من قبل أيام وزارة الوفد وظيفة السكرتير العام لمجلس الوزراء فلم يفت فى عضد الرجل أنه أبعد إلى وظيفة أقل أهمية من وظيفته الأولى فأخذ منذ اليوم الأول يعمل بجد متواصل . وحدث أن أرسلت إليه ثلاثة خطابات للامضاء وفى فترة لا تجاوز النصف ساعة عادت إلىّ معدلة تعديلا كبيرا وقد أدهشتنى كثرة التعديلات . ومن شخص لم يسبق له أن عمل بالمصلحة من قبل . وأقول الحق أنى غضبت وما كنت قد تعودت أن تدخل تعديلات على خطاباتى ولكن ما أن هدأت ثورة غضبى وقرأت التعديلات التى أدخلت على صيغة الخطابات تبيّنت أنها وإن لم تغير فى المعنى إلا ان التعبيرات التى استعملها الدكتور صلاح الدين جعلت الخطابات أسلم صيغة وأدق فى تحديد المعنى وأكثر اختصارا . وكانت هذه بداية صداقة بيننا . وعلمّتنى الكثير مما كنت أحب أن أستزيد منه لولا انتقالى إلى وزارة المالية .

وفى أوائل سنة ١٩٤٧ نقلت إلى وزارة المالية كى أشغل وظيفة مراقب للنقد الأجنبى وكنت أول مصرى يشغل هذه الوظيفة ، وفى نهاية هذه السنة عيّنت

وكيلا لوزارة المالية . وكان المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيسا للوزارة ووزيرا لوزارتى الداخلية والمالية ولم يكن لى سابق معرفة به ولكنى فهمت منه أن المرحوم سامى راغب وكيل المالية السابق هو الذى رشحنى له رغم انى كنت فى الدرجة الأولى فقط فلم يسبق لى أن كنت مديرا عاما بالوزارة وكان هذا ثانى تقدير أعتز به .

وكانت هذه الوظيفة الباب الذى دخلت منه إلى الحياة العامة .

أما بالنسبة لحياتى الاجتماعية فقد وفقنى الله إلى زوجة صالحة وهى كريمة المرحوم الدكتور سيف الدين خليفة . ووهبنا الله بنتين وولدين يقيم ثلاثة منهم فى الخارج والرابع وهو أكبر الاولاد يعمل خبيرا ماليا دوليا مقره بالقاهرة

الفصل الثانى

١٩٤٨ ـ ١٩٥٢

مضت ١٩٤٨ والحكومة والشعب مشغولان بحرب فلسطين ثم بتوقف القتال والذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبقراراته التى كانت تميّز اسرائيل أو على الأقل هذا ما بدا للبلاد العربية فى ذلك الوقت .

وكنت فى تلك الاثناء أتحسّس طريقى فى عملى الجديد وكان علىّ ومساعدىّ ان ندبّر أمر وسائل الدفع للكثير من وارداتنا بعد أن قررت الحكومة الخروج من المنطقة الاسترلينية وكان من جراء ذلك أن تجمّدت أرصدتنا الاسترلينية ولم يعد فى مقدورنا أن نسحب منها ـ إلا فى حدود مبالغ معيّنة،ما يلزمنا لشراء منتجات البلاد غير الاسترلينية أو بالأصح خارج المنطقة الاسترلينية ـ يتفق عليها سنويا مع الحكومة البريطانية ، وكانت تلك مفاوضات شاقة من حيث الجهد وعسيرة على النفس فهذه أموالنا التى وفرناها لاستعمالها فى إعادة بناء ما استهلك أثناء سنى الحرب ولاستثمارها فى المنشآت الجديدة يمتنع علينا الصرف منها خارج البلاد الاسترلينية إلا فى حدود مبالغ معينة يتفق عليها سنويا مع خازن هذا المال ، وهكذا أصبح الخازن سيد الموقف .

كان علينا أن نبحث عن وسائل أخرى للدفع فكان علينا أن نبرم اتفاقات تبادل ودفع مع كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا وهى أكبر البلاد الموردة للكثير من حاجياتنا وهى فى نفس الوقت من أكبر مستوردى صادراتنا وبصفة خاصة القطن وكان أهم الصادرات .

فلما جاءت سنة ١٩٤٩ وكان قد اغتيل المرحوم محمود فهمى النقراشى وخسرنا بفقده رجلا من أعظم زعمائنا الوطنيين العدول ، تولى وزارة المالية إبراهيم عبد الهادى مع رئاسة الوزارة ولكن وزارته لم تبق طويلا فقد تولى فى النصف الثانى من السنة حسين سرى رئاسة الوزارة وجاء معه حسين فهمى وزيرا للمالية وهو من أبنائها البارزين حيث كان مديرا عاما للجمارك من قبل وهى كبرى مصالح وزارة المالية وكانت تربطنى به صلة صداقة كتلك التى تقوم بين الأستاذ وتلاميذه الراغبين فى الدراسة وقد نشأت هذه الصلة إبان اجتماعات اللجنة المشتركة منذ ١٩٣٨ والتى كنت أتولى سكرتاريتها كما سبق أن ذكرت وقد كنت أرى فيه الرجل الذى لا يتكلم إلا إذا كان لديه ما يضيفه وكانت كل اقتراحاته عملية وفى الصميم وقد برزت هذه الخاصية عندما خفّضت الحكومة الانجليزية قيمة الاسترلينى وكان علينا وقد انفصلنا من قبل عن المنطقة الاسترلينية أن نتخذ قرارا بالنسبة لقيمة الجنيه المصرى فلم يتردد أن يشير ـ بصفته وزيرا للمالية ـ على الحكومة بتخفيض الجنيه المصرى بنفس النسبة طالما أن أرصدتنا الخارجية كلها فى بريطانيا ومقوّمة بالاسترلينى ثم ان غطاء النقد المصرى يكاد أن يكون كله من سندات الخزانة البريطانية ثم ان صادراتنا ومعظمها من القطن كانت راكدة بحيث تكوّن لدينا مخزون كبير من القطن وكانت هذه فرصة ذهبية تمكّننا من بيع كميات كبيرة منه ومن تشجيع صادراتنا عموما .

جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المرحوم مصطفى النحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ورغم أن علاقتى به كانت علاقة طيبة للغاية إلا انى آثرت أن أخرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت علىّ أن أعمل بها عضوا منتدبا لمجلس ادارتها وهى شركة النيل للحليج ، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحلج القطن وعصر بذرة القطن كما انها كانت من كبار شركات تصدير الأقطان ثم إنها عرضت علىّ كمرتب عرضا ماليا

مجزيا وكانت عائلتى بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر .

ولكن رغم كل هذا فقد كانت ميولى دائما تدفعنى نحو الخدمة العامة ، فما أن عرض علىّ فؤاد سراج الدين ـ وكان العضو البارز فى الحكومة الوفدية ـ رغم عدم انتمائى إلى أى حزب ، أن أشترك معهم فى الوزارة وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ ، إلا ووافقت بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشّف لأنى أحسست من متابعتى للإنفاق الحكومى أن هناك اسرافا لا تبرره امكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمظهرية دون الانتاج والاستثمار ومن أجل هذا كان لابد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين ان الحكومة جادة فى سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن ٢٥٪ على الأقل من المخصصات الملكية ، وكان رد فؤاد سراج الدين : إن أمثال هذه المقترحات تناقش فى مجلس الوزراء بعد الدخول فى المجلس ولكنى خشيت أنه بعد الدخول فى مجلس الوزراء قد يكون من العسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم أنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها ولذلك رأيت أنه ان لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير أن لا أشارك فى المسئولية وهو ما حصل .

ثم دخلت فى نفس التجربة مع المرحوم المهندس حسين سرى عندما كلفّ بتشكيل الوزارة فى مايو ١٩٥٢ وعرض أن أعمل معه وزيرا للمالية فاشترطت نفس الشروط وبطبيعة الحال لم تقبل شروطى وخاصة أن وزارة حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكلها السراى .

ولكنى لم أشترط نفس الشروط عندما قبلت الدخول فى وزارة المرحوم على ماهر فى ٢ فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير لأن الوضع كان مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا وإذا قدر لها ان تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصة مهيئة

أمامى وأمام غيرى من الوزراء فى اقتراح ما نراه ضروريا لاصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تنفيذه .

دخلت فى تلك الوزارة وزيرا للتموين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عملى فيها ميسرا ولكن لم أبق بها إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها فى أول مارس ١٩٥٢ .

وجاءت وزارة على ماهر بعد حريق القاهرة وبعد أن أقيلت الوزارة الوفدية وكان البرلمان وأغلبيته من حزب الوفد ولذلك كان فى رأى السراى حلّه ، وكان هذا يقتضى أن تطلب الحكومة من الملك امضاء مرسوم الحل ولكن على ماهر لم يجد ضرورة لحله طالما ان البرلمان القائم لا يعرقل أعمال الحكومة وبالفعل لم يثر البرلمان أية عقبات فى طريق الوزارة ، ولكن استمر رجال السراى فى اصرارهم على وجوب حل البرلمان دون أن يجدوا استجابة من على ماهر وحكومته فاقترحوا حلا وسطا يتلخص فى ان تعد الحكومة مرسوم الحل دون تاريخ على أن يتم امضاؤه ويحتفظ على ماهر بالصورة الأصلية ليستعملها إذا ما نشأ خلاف بين البرلمان والحكومة وتم ذلك فعلا .

وفى أول مارس ١٩٥٢ وأظنه كان يوم سبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد طلبت النشر فاعتبر على ماهر هذا الاجراء وسيلة لاحراجه وخروجه من الحكومة وكان ان اجتمع مجلس الوزراء صبيحة ذلك اليوم واتفقنا مع على ماهر فى الرأى فيما عدا الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ومرتضى المراغى وزير الداخلية وبالفعل انسحبا من الاجتماع واتفق بقية الاعضاء على تقديم استقالة الحكومة وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحدا منهم باعداد صيغة الاستقالة وتوجّه على ماهر إلى السراى وقدمها بالفعل .

قبلت الاستقالة فى نفس اليوم وكلف الملك المرحوم نجيب الهلالى بتشكيل وزارته الاولى واشترك فيها الدكتور زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح الكثيرين لإنى لم أجد ما أبرر به اشتراكى فى الوزارة الجديدة وقد كنت عضوا فى اللجنة التى أعدت كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة .

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الثالث

ما بعد يولية ١٩٥٢

قامت فى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الثورة ضد نظم الحكم التى كانت سائدة وبصفة خاصة ضد السراى وألاعيب الملك فاروق ، وإنى أوثر أن أسميها ثورة رغم أنها بدأت فى شكل انقلاب عسكرى ولكن هذا الانقلاب جاء نتيجة الغليان الذى كان يعم البلاد وكانت تجيش به صدور الشعب عامة بما فى ذلك القوات المسلحة .

وما إن قامت القوات المسلحة بحركتها إلا وانضم الشعب إليها يعززها ويباركها فى نفس اليوم لأنه كان تواقا إلى ثورة يقوم بها تقضى على الفساد الذى تفشى واستشرى فى السراى وبين رجالات الحكم وبعض رجال الاعمال ، وكان أفراد الشعب والمثقفون من بينهم يبحثون عن الوسيلة لقيام هذه الثورة فما إن قامت حركة الجيش إلا وانضمت إليها الجماهير قاطبة وقد وجدوا السبيل ميسرا إلى ماكانوا يسعون إليه فهى الثورة بمعناها ولا يمكن أن تسمى انقلابا عسكريا قائما على قوة السلاح ولكن هى ثورة الشعب بدأها عدد من أبنائه فى القوات المسلحة ثم انضمت إليهم حشود الشعب لا عن خوف ولكن عن محبة خالصة ورغبة قوية فى اصلاح نظم الحكم والقضاء على الفساد .

وفى مساء ذلك اليوم جاء إلى منزلى بسيدى بشر الأستاذ محي الدين فهمى موفدا من على ماهر ليبلغنى أنه قد كُلف بتشكيل الوزارة بعد أن استقالت وزارة

اليوم الواحد الذى كان يرأسها المرحوم نجيب الهلالى ، وأن على ماهر يريد أن يتحدث إلىّ تليفونيا ، ولما لم يكن فى مسكن الصيف الذى كنت أستأجره تليفون فهو يطلب إلى أن أكون قريبا من تليفون نادى السيارات فى سيدى بشر فى ساعة معيّنة لا أذكر إن كانت السابعة أو الثامنة مساء .

طلب منى على ماهر أن أعمل معه وزيرا للمالية ولم أتردد فى القبول فالظروف قد تغيّرت ولم يعد هناك حاجة إلى وضع اشتراطات كما كنت أفعل من قبل .

إلتقينا فى مجلس الوزراء ببولكلى يوم الخميس ٢٤ يولية ١٩٥٢ ومن هناك ذهبنا إلى قصر المنتزه السلاملك حيث تمت مراسم حلف اليمين الدستورية ، خيّل إلىّ فى ذلك الوقت وكأننا فى مأتم لا فى حفل استقبال ، فوجه الملك كان قاتما ووجوه كل موظفى السراى كانت هى الأخرى قاتمة ، وكان يساورنى شعور بأن هذا آخر لقاء يتقابل فيه الملك مع الوزراء ، أى وزراء ، وكنت أحس بالأسى لا مشاركة للملك فى أساه بل الأسى على من أُعطى المُلْك فضيّعه بتصرفاته وبسوء سياسته ويحضرنى هنا بيت الشاعر الذى قال :

أعطيت ملكا فلم تحسن سياسته   وكل من لا يسوسُ الملك يخلعه

ولم يكن قد تقرر عزل الملك بعد ولكنى أكاد أن أكون متأكدا فى ذلك اليوم من أن الثورة التى قامت لا يمكن لها أن تتعاون مع الملك ولا يمكن له أن يتعاون معها وانه لابد أن يحاول بكل الوسائل والدسائس أن يكيد للثورة فهو لم يتعود أن يراجعه أحد فيما يطلب وإذا كانت هذه الثورة جديرة باسمها فستراجعه كثيرا وكثيرا جدا .

وبالفعل عندما انقضت المراسم رجعنا إلى بولكلى حيث اجتمع مجلس الوزراء وكان من بين المواضيع التى أثرتها فى تلك الجلسة موقف الحكومة الجديدة من الملك . وتضايق على ماهر من حديثى فى هذا الموضوع وطبعا لم يتخذ المجلس قرارا بشأنه ولكن بعد أن انتهت الجلسة طلب الىّ على ماهر أن أذهب معه إلى

مكتبه وكان هناك على ماأذكر إبراهيم عبد الوهاب وكان من أخلص المقربين لعلى ماهر الذى تساءل عن الداعى لى على الحديث فى هذا الموضوع وشرحت له وجهة نظرى ولكنه لم يقتنع وأفهمنى انه فى الواقع سيتولى قيادة الملك واصلاحه وكان آخر ما قلت له انى لم اكن اتوقع منه ان يقتنع بوجهة نظرى ففاروق بالنسبة له فى مركز الابن للعلاقة القوية التى كانت تربط على ماهر بالملك فؤاد وبالسراى ومن الصعب على الأب أن يسمع كلاما يسيء إلى ابنه حتى ولو كان الابن قد أثبتت تصرفاته انه شاذ ولكنه عاد وسألنى إن كنت على صلة برجال الثورة فأكدت له انى لا أعرف فردًا منهم حتى ولا محمد نجيب الذى تكلّمت عنه الصحافة إبان انتخابات نادى الضباط وانصرفت على أن نتقابل فى القاهرة فى يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لأن مجلس الوزراء فى اجتماعه الأول كان قد قرر إلغاء العمل بالإسكندرية لتوفير كل ما يُنفق على هذا الانتقال من مصروفات .

وفى صباح السبت ٢٦ يوليو أخذت الطائرة إلى القاهرة وأمضيت اليوم مع الدكتور توفيق يونس وكيل الوزارة للميزانية لوضع ميزانية جديدة تتمشّى وظروف التقشّف التى كان محتما اتباعها كى تتوزان ميزانية الحكومة ، وفى أثناء هذا العمل قطع رنين التليفون المستعجل سلسلة أفكارنا وكان المتكلم إبراهيم عبد الوهاب ويسألنى كيف سافرت إلى القاهرة وعما إذا كنت لم أسمع بنبأ تنازل الملك عن العرش « وهو الذى كنت تطلبه أول أمس » ، ورجانى أن أعود إلى الإسكندرية فى الحال لأنه بعد رحيل الملك فى مساء نفس اليوم سيجتمع مجلس الوزراء للنظر فى اتخاذ الإجراءات التى تترتب على تنازل الملك عن العرش .

عدت إلى الإسكندرية فى نفس اليوم وكانت سراى الوزارة فى بولكلى كخلية النحل تعج بالكثير من الناس وكان على وجوه الجميع البِشْر ، اللهم إلا على ماهر فكان واجما ولكن ما إن اجتمع مجلس الوزراء إلا وعاودته حيويته وحدة ذهنه وكان حاضرا المجلس بالإضافة إلى الوزراء الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة ومعه ــ على ما أظن ــ نائب رئيس مجلس الدولة

سليمان حافظ ، ولم أكن قد قابلت أيهما من قبل ولكنى سمعت عنهما الكثير وبصفة خاصة الدكتور السنهورى .

كان لابد فى البداية أن يتولى مجلس الوزارة سلطة السيادة إلى أن يتم تعيين الاوصياء على العرش حتى يكون للقرارات والقوانين التى يصدرها مجلس الوزراء الصفة الدستورية ثم اتجه المجلس إلى اختيار الاوصياء التى رئى بعد مناقشات طويلة أن يكونوا ثلاثة وذكرت أسماء الأمير السابق محمد عبد المنعم ، وبهى الدين بركات وأسماء أخرى ولكن فى لباقة وحسن كياسة طلب على ماهر أن يرجئ الأمر إلى الاجتماع التالى وما أظنه فعل هذا إلا رغبة منه فى التحدث مع مجموعة الضباط وهم الذين طلبوا إليه فى اليوم السابق وصمموا على عزل فاروق عن العرش ، كما فهمت فيما بعد .

انتهى القرار فى الجلسة التالية لمجلس الوزراء إلى تعيين الأوصياء الثلاثة محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ورشاد مهنى وهو من الضباط السابقين ومن الإخوان المسلمين وكان يشغل فى الوزارة وزيرا للمواصلات .

لم تكن مجموعة الضباط التى أطلق عليها مجلس قيادة الثورة فيما بعد تظهر أمام الجمهور اللهم إلا محمد نجيب بصفته رئيسا للمجموعة ومعه فى بعض اجتماعاته مع على ماهر ـ أنور السادات ـ وفى مناسبة واحدة عند رحيل الملك فاروق إلى خارج البلاد ظهر كذلك جمال سالم ضمن مودعى الملك من الرسميين .

ولكن لم تتقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أى من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لى مع مجموعة منهم فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢ ، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها ، وجاءت هذه المقابلة فى مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الضباط أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى .

ضريبة الدخان

كان اللقاء فى شأن الزيادة على الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر مما استتبع زيادة سعر علبة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا ، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ماكانت عليه من قبل ، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة كالضريبة الجمركية على سلعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب لا تتمشى وما قامت عليه الثورة من الرغبة فى إسعاد جموع الشعب .

ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور الموازنة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم فى الموضوع فى مجلس الوزراء فى اليوم السابق لاجتماعى بمجموعة الضباط فى مكتبه ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر وسألنى إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة فى ضرائب الدخان وكانت اجابتى تتلخص فى أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا فى سوق التجارة والمال ففرضها وإلغائها بعد ذلك مباشرة يدلّ دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة ثم إن هذه الزيادة ستجلب للخزانة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به فى ذلك الوقت الذى كانت جملة ايرادات الدولة لا تجاوز ال ٢٢٠ مليون جنيه .

وفى اللقاء مع مجموعة الضباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه فى الكثير من البلاد المتقدمة والتى تتجه اتجاها اشتراكيا لا زالت الضرائب غير المباشرة تمثّل جزءا هاما من إيرادات الدولة وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه فى أمثال هذه الحالات التى يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس السيادة فعلى وزير المالية أن يستقيل ليفسح المجال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن تدبير خمسة ملايين من الجنيهات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال ، وهنا أثاروا أن موضوع زيادة

ضرائب الايراد العام وهى التى تفرض عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر فى مناسبة عرض الموازنة العامة ، فأفهمتهم أن وزارة المالية انتهت من اعداد مشروع القانون الذى يعدل فئات الضريبة ويرفعها . فلما علموا أن مشروع القانون معدّ وسينظر فى الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر وطلبوا منى أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكتبى فى الغد . وفعلا تم ذلك ، وقد أفهمته أنه برغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الايراد العام زيادة كبيرة فإنى مقتنع أن هذه الزيادة لن تأتى بحصيلة كبيرة وما أظنها تجاوز المليونين من الجنيهات وذلك لأن عدد الأغنياء فى ذلك الوقت كان محدودا ولكن الذى دفعنى لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الايراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة فى العمل على تقارب الدخول الصافية .

ومن غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تحضير الموازنة العامة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وكان الحال قد تغيّر فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة ، كان واجبا على وزير المالية ، أن يعرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها .

فلما عرضت الخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن رغيف العيش دراهم معدودات ثار غالبية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الابقاء على وزن الرغيف سيستتبع أولا زيادة فى بند نفقات الدعم الذى كان فى ذلك الوقت حوالى مليونين من الجنيهات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يخل بصرح الكيان الاقتصادى وثانيا أن الموازنة العامة ستظهر وبها عجز يكاد يصل لخمسة ملايين من الجنيهات ، وهنا اقترح أحد الاعضاء زيادة سعر علبة السجائر قرشا كما حدث فى العام الماضى ، وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا محيى الدين الذى قال ان زيادة القرش لعلبة

السجائر فى العام الماضى لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية ان يستقيل فكيف يحق لنا أن نقترحها الآن .

وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها فى هذه المرة زيادة فئات ضريبة الايراد العام انتهى المجلس إلى الموافقة على الخطوط العريضة كما هى ومن بينها خفض وزن الرغيف ، وقال محمد نجيب فى ذلك الوقت كلمته المأثورة « دى لقمة للقطة » ، وقد استعمل هو هذا التعبير فى خطاباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر فى قبول الشعب لخفض وزن رغيف العيش ، وهكذا توازنت الميزانية ولم نضخم بند نفقات الدعم .

الاصــلاح الـزراعــى :

أعود ثانية إلى أغسطس ١٩٥٢ فبعد أن هدأت ثورة الضباط على الموازنة العامة بسبب زيادة سعر السجائر أخذت المناقشات حول مشروع الاصلاح الزراعى تحتد ، فعلى . هر كان من رأى عدد كبير من أصحاب الأراضى المعتدلين وكان يرى أن تنفيذ الاصلاح الزراعى يكون عن أحد الطريقين إما عن طريق فرض ضريبة تصاعدية على الأرض إذا ما زادت الملكية عن مائة فدان ، بمعنى ان يدفع صاحب الأرض ضعف الضريبة العقارية إذا زادت الملكية عن مائة فدان وذلك عن المائة فدان الثانية وضعفى الضريبة عن المائة فدان الثالثة ، وهكذا حتى تصل الضريبة إلى عشر أمثال الضريبة العقارية عندما تزيد الملكية على الألف فدان ، أو أن تحدد نصاب الملكية بأربعمائة فدان وما زاد عن ذلك يؤخذ من صاحب الأرض لقاء تعويض مناسب .

كانت فكرة فرض ضريبة تصاعدية على الأرض أن صاحبها إذا ما زادت ملكيته عن الاربعمائة فدان فانه يجد ان حيازته لأكثر من هذا القدر ستحمله ضرائب تزيد على أربعة أمثال الضريبة الأصلية وعندئذ سيجد من صالحه من الناحية الاقتصادية ان يتخلص من الزيادة بالبيع إلى المعدمين أو صغار الملاك ،

ولكن هذا الرأى كان مرفوضا أصلا من الضباط لأنهم خشوا أن يستمر أصحاب الأملاك الكبيرة فى الابقاء على ملكيتهم حتى ولو اضطروا الى دفع ضرائب باهظة بأمل أن يتمكنوا بعد فترة وجيزة من القيام بحركة مضادة وعزل مجموعة الضباط ، وكان تعبير جمال سالم فى أحد اللجان التى كانت تجتمع فى وزارة المالية أنهم يرغبون فى حماية ظهورهم معبرا تعبيرا صادقا عما كان يخالج نفوس مجموعة الضباط من مخاوف .

أما من ناحية تحديد الحد الأعلى للملكية فكان رأيهم أن يكون الحد الأعلى مائة فدان والباقى يؤخذ من الملاك لتوزيعه على المعدمين وصغار المزارعين بحيث لاتتجاوز ملكية كل منهم الخمسة أفدنه .

وكان هذا الخلاف فى الرأى بين مجموعة الضباط وعلى ماهر هو السبب الرئيسى فى استقالة الوزارة وتكليف محمد نجيب بتأليف وزارة جديدة كان من بين برنامجها استصدار قانون للاصلاح الزراعى بحيث يكون فيه الحد الأعلى للملكية مائتى فدان كحل وسط والعمل على تنفيذه وتوزيع ما يؤخذ من الملاك على المعدمين وصغار الملاك مع النص فيه كذلك على أن يدفع للمالك الأصلى تعويض يقدر بسبعين مثلا للضريبة العقارية ، وكان الأصل أن يدفع التعويض نقدا ولكن عدل القانون ونص بأن يكون الدفع بسندات على الدولة بفائدة ٣٪ سنويا غير معفاة من الضرائب .

اشترك فى صياغة القانون كل من الدكتور السنهورى ومصطفى القونى وجمال سالم وآخرون ثم انضم اليهم فيما بعد سيد مرعى الذى أسند إليه عند تنفيذ القانون الاشراف على تطبيقه .

المجلس المشترك :

كانت وزارة محمد نجيب الأولى لا تضم من العسكريين إلا محمد نجيب وحده وكانت المواضيع التى تعرض على مجلس الوزراء تأتى من الوزارات المختصة

رأسا إلى مجلس الوزراء ، وظهر بعد ان يكون المجلس قد أصدر قراراته أن بعض هذه القرارات تتعارض واتجاهات بعض أعضاء مجموعة من الضباط وفى بعض الاحيان أكثريتهم فرئى حسما لهذه الخلافات أن تناقش مواضيع السياسة العامة قبل عرضها على مجلس الوزراء فى مجلس مشترك يضم مجموعة الضباط بأكملها وأعضاء مجلس الوزراء جميعهم .

نجحت الفكرة فى البداية إلى درجة ان اقترح بعض أعضاء المجلس المشترك أن لا تناقش المذكرات المقدمة عن السياسة العامة فحسب بل تناقش المواضيع التى يثيرها بعض الأعضاء فى الجلسة دون مذكرات ، وهكذا ازداد العمل فى هذا المجلس وتشعبت فيه المناقشات إلى حد أن أصبح يستهلك وقتا طويلا من الوزراء والضباط ، ولذلك رئى قيام لجنة مشتركة من المجلس تمثل مجموعة الضباط واعضاء مجلس الوزراء المدنيين لتنظر فى المواضيع كلها وتعرض على المجلس المشاكل الكبرى أو المواضيع التى اختلفت اللجنة المشتركة فى حلها ، وسارت الأمور على هذا المنوال إلى الوقت الذى دخل فيه الوزارة عدد كبير من مجموعة الضباط فعاد مجلس الوزراء إلى نظام عمله العادى ولم يعد هناك حاجة إلى عقد اللجنة المشتركة أو المجلس المشترك وفعلا لم يجتمع إلا عندما أخذت تظهر على السطح خلافات مجموعة الضباط فيما بينهم وبصفة خاصة بين المجموعة وبين رئيسها محمد نجيب ، وهنا رئى اللجوء إلى المجلس المشترك عله يجد حلا لهذه الخلافات .

كان المجلس المشترك فى بداية عمله مفيدا إذا أنه ناقش موضوعات رئيسية تبين منها اتجاهات بعض أعضاء مجموعة الضباط أو إن شئت عدم وجود اتجاهات محددة للمجموعة ، وسأضرب مثلا بواقعة معينة ليتبين المطلع على نوع الخلافات المبدئية التى كان يعالجها المجلس المشترك .

صرح خالد محيي الدين ــ وهو عضو بمجلس قيادة الثورة ــ لاحدى المجلات

بأنه لا يرى سببا فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالا حقيقيا فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحابها يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار ، وقد كان لهذا التصريح دوى فى سوق المال وأخذ بعض المودعين يفكرون فى سحب ودائعهم من البنوك بل قام بعضهم بسحبها فعلا .

لما أثرت هذا الموضوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى ان كنت سأحجر على أعضاء مجلس قيادة الثورة إبداء رأيهم فكان جوابى ان تصريحاً من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من أحد الوزراء يحمل معنى خاصا إذ ان الجمهور سيفسره على أنه رأى الحكومة أو على الأقل أن هناك اتجاها فى الحكومة نحو تنفيذ مثل هذا الرأى ، وانى اتكلم هنا بصفة خاصة عن التصريحات التى تمس النواحى المالية والاقتصادية عموما فما بالك بالتصريحات التى تمس ودائع المودعين فى البنوك واحتمال قيام الحكومة بوضع يدها عليها وتوجيهها الوجهة التى ترضاها ولما كان رأس المال بطبيعته جبانا فإذا ما أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب .

كان اثارة موضوع التصريح سببا فى ان يدخل المجلس فى مناقشة النظام الاقتصادى للحكم ، وبعد ان شرحت للمجلس المعالم الاساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة فى العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة ، تساءل جمال عبد الناصر.. ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى نفصله وفق ظروفنا .. فأجبته بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا نسير وفقا لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه بالنظام الرأسمالى أو أننا نسير وفقا لنظام ملكية الجماعة أو الدولة لأدوات الانتاج عموما وهو ما يطلق عليه بالنظام الاشتراكى وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد فى تملك أدوات الإنتاج فى بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى . فمثلا يمكن أن يقوم نظام يعطى للفرد حق تملك الأرض وزراعتها

وتوزيع منتجاتها وحق تملك أدوات الانتاج فى الأنشطة التى تحتاج إلى خدمة فردية كالفنادق مثلا أو محلات بيع البضائع بالقطاعى للمستهلك النهائى ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الانتاج فى الصناعة عموما أو فى الصناعات الرئيسية ، وفى بعض النظم المشتركة قد تبيح الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائما الصناعات الرئيسية .

وأيا كان النظام الذى نقرر اتباعه يجب أن يعلن عنه تفصيلا ليعلم الجميع ما هى امكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستتولاها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد اما بأشخاصهم أو فى شكل شركات أو جمعيات تعاونية .

أما أن نقول بأننا سنتبع نظاما مصريا نغير ونعدل فيه حسب هوانا وحسب الملابسات والظروف أو بمعنى آخر سنجمع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مع حق الحكومة فى الانتقال من نظام إلى نظام حسبما يروق لها فهذا سيؤدى إلى فوضى اقتصادية محققة ، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التى ترقص على السلالم لايراها الناس اللى فوق ولا الناس اللى تحت وهى بهذا لا تجنى شيئا .

وقد ذكرت لهم فى حديثى مثل الهند وهى إحدى البلاد التى اتبعت بنجاح ملحوظ نظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذى يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية وفى نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعته على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبنى فيها ويشيد فى حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الانتاج فى تلك القطاعات وهى منذ أن أرست هذه القواعد والأسس التى يعمل فى حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تغير فيها فاطمأن كل فى عمله .

وأضفت أن مثل النظام الهندى يحسن ان ندرسه جيدا أو نقتفى أثره إن كان النظام المشترك هو مايتقرر اتباعه .

وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون ان يتخذ قرارا وما كان متوقعا ان يتخذ قرارا فهذا أمر يحتاج إلى رويّة ويحتاج أن يكون هناك تشابه فى التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوفرا فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الضباط أو لمجموعة الوزراء المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهى حبهم لوطنهم ورغبتهم فى اقامة حكم صالح فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له مبادئ سياسية واقتصادية محددة بل كان فى كل من الفريقين اتجاهات متباينة ومختلفة ولذلك لم يكن ممكنا الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاها واحدا إلا بعد دراسة وتروٍّ .

وما أظن ان هذا الموضوع ـ هوية الاقتصاد المصرى ـ قد درس فيما بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاها اقتصاديا معينا حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه من يتولى الحكم فى مصر بل ان القرارات التى اتخذها الحاكم إبان حكمه ـ أى حاكم ـ كانت تتأرجح نحو اليسار حينا ونحو اليمين حينا آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا فى فترة معينة خط مستقيم يحدد اتجاها معينا ، إذ كيف نعلل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل من ليس له عمل ـ وهو المتبع فى البلاد الاشتراكية ـ وفى نفس الوقت لانتبع السياسة التى يستلزمها هذا « الالتزام بالتعيين » من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد من يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية وبالتالى نحد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث تخرج لنا الاعداد المطلوبة من خريجى الجامعات وهو النظام المتبع بدقة فى البلاد الاشتراكية . ففى معالجة مشكلة واحدة نرى اننا أخذنا خطا اشتراكيا قرر التزاما على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن نسير على نفس الخط الاشتراكى من ناحية حق الدولة فى توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقا لما هو مطلوب لنواحى الإنتاج المختلفة بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة وكانت النتيجة الحتمية هى مانراه اليوم من فوضى فى العمالة فعشرات الألوف تخرج من

كليات الجامعات زيادة عن المطلوب ، فى حين ان العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدى العاملة وبسبب هذا كان ما نشاهده من اختلال فى مستوى الأجور فالذى صرفت عليه الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله .

هذا مثل صارخ على ما يعانيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم اقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولاشك اننا فى نواح كثيرة ما زال مثلنا مثل التى ترقص على السلالم .

إصلاح التعليم :

ومادمت قد تكلمت عن السياسة التعليمية فيجدر بى أن أذكر هنا أنه فى سنة ١٩٥٣ عرض إسماعيل القبانى وزير التربية فى ذلك الحين على المجلس المشترك مذكرة عن سياسته فى إصلاح التعليم وشرحها شرحا وافيا إلى درجة أنه لم ينس أنه أصلا من المدرسين فأحضر سبورة وطباشير إلى المجلس وكان الاجتماع فى إحدى صالات مجلس النواب أو مجلس الشعب فيما بعد ، وقام فعلا بالشرح المتأنى مستعملا السبورة والطباشير وفى الواقع كنا جميعا نستمع إليه كما يستمع التلاميذ لمدرسهم المشوق فى طريقة تدريسه .

وكانت الخطوط العريضة لسياسة القبانى فى سنة ١٩٥٣ هى نفس الخطوط العريضة للسياسة التى تحاول ان تتبعها الحكومة الحاضرة ابتداء من سنة ١٩٨٣ من حيث الاهتمام بتوجيه التلاميذ والطلاب إلى الدراسات الفنية بعد مرحلة الابتدائى وبذلك يقل العدد الذى يدخل الدراسات الثانوية العامة فالجامعة مع فارق أن القبانى كان يصر على تحديد عدد الطلاب الذين يسمح لهم بدخول الجامعة بحيث يتناسب مع الطلب على خريجى الجامعة حتى نتفادى حالة البطالة المقنعة التى نعانى منها أشد المعاناة فى الوقت الحاضر .

والغريب فى الأمر أنه بعد أن شرح لنا القبانى سياسته بالتفصيل خرجنا جميعا وزراء وضباطا ونحن مقتنعون بوجوب تطبيق سياسته فورا ولكن شاءت الظروف ان خرج إسماعيل القبانى لسبب لم أستطع الوقوف عليه أكثر من أنه كان خلافا شخصيا بين عبد الناصر والقبانى ، ومنذ ان خرج القبانى إلا واتجهت السياسة التعليمية وجهة أخرى خلت من توجيه التلاميذ والطلاب إلى الدراسات الفنية وفتحت الجامعات أبوابها على مصراعيها وأعلنت الحكومة التزامها بمجانية التعليم فى جميع حلقاته والتزامها كذلك بتعيين جميع الخريجين دون ان يكون لها رأى فى توجيههم وانتهينا إلى ما نحن فيه من فوضى فى التعليم وتخريج أعداد من كليات الجامعة وبصفة خاصة الكليات النظرية لا تتناسب والطلب على هؤلاء الخريجين . وهكذا نشأت مشكلة البطالة المقنعة وبصفة خاصة فى المصالح الحكومية والقطاع العام كما قلت العمالة الحرفية والفنية ولا شك ان شعورنا بقلة الانتاجية والتى نعزوها إلى هجرة العمال والحرفيين والفنيين بصفة خاصة وواقع الأمر أن مرجعها إلى عدم وجود سياسة تعليمية تحدّ من الاعداد التى تدخل الجامعات ومن قبل ترغب التلاميذ فى الالتحاق بالمدارس الفنية . ففى بلد يزداد سكانها تلك الزيادة المذهلة كما هو الحال فى مصر ما كان يجب ان تشتكى من هجرة العمال لو ان سياستها التعليمية كانت سياسة موجهة .

الخلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة :

مرت الشهور الأخيرة لسنة ١٩٥٢ ومرّ عام ١٩٥٣ وفيه حلّت الأحزاب وأعلنت الجمهورية واختير محمد نجيب رئيسا لها وأنجزت الثورة انجازات كثيرة ولكن كانت الشائعات تدور حول خلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بصفته السلطة ذات السيادة . وكانت الشائعات تتحدث دائما عن خلافات بين محمد نجيب وأكثرية أعضاء مجلس القيادة بزعامة جمال عبد الناصر . ولم يكن غريبا ان تقوم هذه الخلافات فطباع الشخصيتين متباينة . فمحمد نجيب أقرب إلى

المسالمة وجمال عبد الناصر كان ثوريا متطرفا .

فما كانت سنة ١٩٥٤ إلا وظهرت هذه الخلافات على السطح وتدخل الوزراء محاولين حسمها . فغالبية الوزراء كانت ترى ان زعامة محمد نجيب مفيدة للحركة فهو عامل ملطف يتمتع بشعبية كبيرة ولكنهم فى نفس الوقت يسلمون بضرورة السير قدما وبسرعة فى اصلاح شئون البلاد وكان من الواجب إيجاد الحلول للتوفيق بين وجهتى النظر .

كان لعلاقات السنهورى الطيبة وعلاقاتى بمجموعة الضباط محفزا لنا أن نحاول التوفيق بين الطرفين . واجتمعنا مرات ومرات فى منزل السنهورى وبحضور محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعدد من الضباط . وفى بعض الاجتماعات سليمان حافظ ، وكنا فى كل مرة نجتمع فيها يتراضى الطرفان ولكن لبعض الوقت .

وقد تبين لنا بعد فترة من الزمن ان الموضوع أكبر من أن نجد له حلا لأنه لم يعد خلاف على حلول لبعض المشكلات ولكن أحسسنا بأن هناك انعداما فى الثقة بين الفريقين .

وقد تبين لى هذا فى جلاء يوم ان زرت محمد نجيب فى منزله وكان معتكفا وفاتحته فى موضوع الخلافات وكان رده انهم ـ أى الفريق الآخر ـ يطالبوننى بالتنازل عن بعض السلطات المخولة لى كرئيس جمهورية ، ولما اقترحت عليه ان يسمح لهم بالظهور على المسرح إلى جانبه أجابنى بأن هذا الاقتراح لن يحل المشكلة « فأنا لم أعد أثق فيهم وأظنهم يبيتون للاطاحة بى » ، وأظنه كان فى ذلك الوقت قد قدم استقالته الأولى .

لم يمر على هذا الحديث بين محمد نجيب وبينى عدة ايام إلا وطُلِبَ الوزراء فى الساعة الثانية صباحا من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على ما أذكر للاجتماع فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى ، وكان فى انتظارنا

فى إحدى قاعات مجلس القيادة أكثر أعضائه وأبلغونا أن مجلس قيادة الثورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب وقرر قبول استقالته من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثورة لن تستطيع المضى فى طريقها المرسوم طالما هو على رأس مؤسساتها كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ، ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وانهم انتخبوا جمال عبد الناصر ليحل محله رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء ، وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمرى نوابا للرئيس وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلى وزارة المالية ، وقد كان نائبا للوزير فيها .

كان وقع الصدمة شديدا على من حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغبة هذا الاجراء إذ أن محمد نجيب كما هو معروف للجميع يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب ان يقبل بين يوم وليلة ان يتنازل عنه ، ولكن الضباط أصروا على هذا الاجراء وقالوا انهم قد اتخذوا الاحتياطات الكفيلة باستتباب الأمن والنظام .

وقبل نهاية الاجتماع سألت عن السبب فى أن جمال عبد الناصر لم يكن معنا فى الاجتماع ، وهنا قيل لى إنه يستريح بل انه نائم فعلا فى غرفة من غرف مجلس القيادة ويظهر أنه بدى على وجهى عدم التصديق فاصطحبنى صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومن الغريب انى وجدته مستغرقا فى النوم ، وعندئذ تكشفت لى ناحية من صفات الزعامة فى عبد الناصر ، إذ كيف يستطيع إنسان عادى أن يأخذ أو يشترك فى أخذ قرار فى خطورة القرار الذى نحن بصدده أن يستغرق فى النوم دون أن يفكر فيما يمكن ان ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلقا بقية الليل ولكن يبدوا أن الزعماء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك .

لم يمر أكثر من يومين إلا وقام بعض ضباط الجيش مطالبين بعودة نجيب

وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمد نجيب من بيته فى حلمية الزيتون حتى قصر عابدين ، وكنا فى صباح ذلك اليوم مجتمعين فى أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبد الناصر وكانت التقارير تأتيه تباعا عن سير المظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صلابة أعصابه فكانت تظهر على وجهه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقدا .

ومن غريب المفارقات أن أتت دعوة من محمد نجيب لكل الوزراء وضباط مجلس قيادة الثورة للغداء بمنزله فى نفس اليوم تكريما للوفد السودانى الذى كان قد وصل خصيصا للتدخل فى موضوع عزل محمد نجيب الذى تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى .

وما ان انفض اجتماع مجلس الوزراء إلا وذهبنا إلى بيت محمد نجيب ، وفى السيارات التى أقلتنا كنت وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم فى واحدة منها ودار حديث بين صلاح سالم وجمال عبد الناصر وكان مضمونه : كيف ان الضباط الذين أطاحوا بمحمد نجيب منذ يومين أو ثلاثة هم أول الذين يلبون دعوته للغداء فى أول يوم يعيده الشعب إلى قصر عابدين رئيسا للجمهورية وكان رد عبد الناصر بأن قال « يا صلاح لكل حالة لبوسها » . وهنا أيقنت أن جمال عبد الناصر يخطط للمستقبل الذى يتولى فيه قيادة هذا البلد .

وكان استقبال نجيب لزملائه أعضاء مجلس القيادة استقبالا طيبا وكأن لم يحدث شىء بالأمس القريب ، ولا أدرى أهى طيبة نفس محمد نجيب أم رغبته فى ان يسود جو من الوئام الظاهرى أمام ضيوفه السودانيين هى التى حدت به إلى الدعوة وحسن استقباله لأعضاء مجلس القيادة .

وأيا كان الدافع فإنه لم يمر أسبوع واحد إلا وأصر محمد نجيب على توليه جميع مناصبه كرئيس للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة ولمجلس الوزراء فى اجتماع المجلس المشترك ، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الرغبة ، وهكذا

عاد التشكيل الوزارى فى يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى ماكان عليه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح على الجريتلى وزير دولة للمالية وليس نائبا للوزير.

ولكن كل هذه المشاعر الطيبة لم تخف حقيقة الواقع وهو أن النزاع على السلطة لازال قائما بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر يسانده غالبية مجلس القيادة .

واجتمعت فى محاولات لإيجاد حل لهذا النزاع على السلطة اجتماعات عديدة بعضها ضيق وكثيرها موسع فى شكل المجلس المشترك الذى انضم إليه السنهورى وسليمان حافظ الذى كان قد استقال من الوزارة وأصبح مستشارا لرئيس الجمهورية . وقد اتسع الحوار فى هذه الاجتماعات بعد ان تبين ان لاسبيل إلى حل النزاع تحت الأوضاع القائمة وكيف السبيل إلى حل نزاع يقوم على ان رئيس الجمهورية يطالب بسلطاته كاملة وأعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرين بزعامة عبد الناصر يطالبون بأن قرارات رئيس الجمهورية تصدر وفقا لما تقره أغلبية مجلس قيادة الثورة .

اتسع الحوار واتجه إلى تغيير الأوضاع القائمة وفى آخر اجتماع حضرته للمجلس المشترك اتفق على اتخاذ الخطوات الآتية .. أن تستقيل الوزارة ويُحَل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الثكنات وان تتولى شئون البلاد برئاسة رئيس الجمهورية وزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد ثم تجرى انتخابات على أساس الدستور الجديد لانتخاب مجلس النواب ، وكان من بين الاسماء التى ذكرت اسم إبراهيم عبد الهادى ولا أذكر من الذى رشحه ولكن بعد ان انفضت الجلسة فاتحنى عبد الناصر أن أذهب إلى إبراهيم عبد الهادى لسابق معرفتى به وأن أعرض عليه تولى رئاسة وزارة مدنية ، ولا أدرى كيف قبلت هذه المهمة وانا أعرف مسبقا أن ابراهيم عبد الهادى لن يكون المرشح الذى يجمع عليه المجلس المشترك وانه فى

أرجح الأمر لن يقبل تولى الوزارة فى هذا الجو الذى تسوده الخلافات .

استقالتى من الوزارة :

ولكن كان مبلغ ظنى أن أى حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التى تسود الجو السياسى عندئذ ، فذهبت وذهب معى سليمان حافظ وقابلنا أولا أحمد عبد الغفار وكان صديقا مقربا لإبراهيم عبد الهادى فوافق ان يذهب معنا وكان الذى توقعته ، فقد رفض إبراهيم عبد الهادى تحمل هذه المسئولية واقترح أولا إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الاحزاب وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذى لابد أن ينص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية .

فى اليوم التالى لهذا اللقاء مع إبراهيم عبد الهادى فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت فى جزء ظاهر كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته ـ وان كنت أظنه جمال عبد الناصر ـ يقول فيها ان وزيرا مدنيا ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزراة على إبراهيم عبد الهادى الذى رحب بالفكرة وبدأ يلمع زراير الردنجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمى عند حلف اليمين فى أيام الملكية) ، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب .

لم يكن أمامى بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس على ما أذكر ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وان كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا فى ١٧ إبريل وهو الوقت الذى استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى . أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا ، والدكتور عباس عمار ، والدكتور على الجريتلى . والدكتور حسن بغدادى .

منذ ذلك التاريخ وحتى نوفمبر ١٩٥٧ لم يكن لى علاقة مباشرة بمجريات الحوادث وان كنت والدكتور الجريتلى قد اشتغلنا كخبراء اقتصاديين فى الوفد المصرى لمفاوضات الجلاء وبعد ابرام المعاهدة مُنحنا وسام الجمهورية .

عملت فى بنك مصر كعضو منتدب فى مجلس إدارة البنك ولكنى لم أمكث طويلا بسبب تدخل الحكومة فى تعيينات المجلس ، وكما هى عادتى رجعت إلى الاشتغال فى شركات تصدير القطن كعضو منتدب لشركة النيل للحليج ، وهى التى سبق أن عملت فيها من قبل .

محافظ البنك المركزى

بقيت هناك حتى نوفمبر ١٩٥٧ حينما استدعيت للعمل كمحافظ للبنك الأهلى المصرى الذى كان يقوم بمهام البنك المركزى وكان تعيين المحافظ من اختصاص الحكومة ، وقد ترددت فى قبول المنصب لولا إنى علمت أن الغرض الأساسى فى التعيين كان رغبة الحكومة فى أن أتولى رئاسة الوفد المصرى لمفاوضات قناة السويس ، وكان هذا فى نظرى عمل وطنى له أهميته .

أمّمت الحكومة ، أو بالأحرى أمّم جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ واستولى على ممتلكاتها فى داخل البلاد وكان قرار التأميم ينص كذلك على تأميم أملاكها فى الخارج مقابل دفع قيمة الأسهم للمساهمين على أساس أسعار التداول فى بورصة باريس . وكان المعروف أن أسعار أسهم هذه الشركة فى سوق الأوراق المالية بباريس تقل كثيرا عن القيمة الحقيقة الصافية لأصول الشركة فى داخل مصر وخارجها بسبب الخوف من تأميمها .

قامت قيامة الدنيا فى خارج مصر ضد تأميم شركة قناة السويس وبصفة خاصة فى فرنسا وانجلترا وهما المالكتان لأغلبية الأسهم وانتهى الأمر إلى اعلان الحرب على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ من إسرائيل بالاشتراك مع فرنسا وانجلترا .

وكان من حظ جمال عبد الناصر أن تدخّلت الحكومتان الأمريكية والروسية عن طريق مجلس الأمن ثـم بالتهديد بالتدخل ضد القوات الغازية إذا لم يوقف القتال وتسحب القوات الغازية قواتها من مصر وتم هذا بالفعل وانسحبت القوات جميعها من جميع الأراضى المصرية .

وفى هذه الأثناء تولّت السلطات المصرية تشغيل القناة وقام محمود يونس وهو أحد الضباط المهندسين بإدارة العمل بالقناة وكانت إدارته لهذا الشريان الحيوى وتفانى القباطنة المصريين مفخرة للمصريين عموما وأذكر أيام عنفوان الشركة القديمة لقناة السويس كيف كانت تمتنع عن استخدام القباطنة المصريين بزعم أن قيادة السفن فى قناة السويس مما يعجز عنه كثير من القباطنة ومن باب أولى القباطنة المصريون وهم حديثو العهد بهذه المهنة . وكانت هناك بعد ذلك مفاوضات سياسية بغرض إعادة فتح القناة للملاحة .

ولكن كان لابد من حسم الخلاف المالى الذى نشأ عن قرار التأميم والنظر فى تعويض الشركة ، وهنا تدخّل البنك الدولى كوسيط بين الأطراف وكان الاتفاق المبدئى إنه بعد حسم الخلاف المالى يقوم البنك الدولى بإقراض مصر الأموال اللازمة لإزالة العقبات والحواجز التى وضعت فى القناة ثم اعدادها بحيث تصبح صالحة من جديد للملاحة الدولية .

شكّلت الحكومة الوفد المصرى برئاستى وكان من بين أعضائه حسن بغدادى وعلى الجريتلى وعبد الحليم الجندى رئيس أقلام قضايا الحكومة والأستاذ الحفناوى وبرهان سعيد وكان مندوب الحكومة سابقا فى شركة قناة السويس ومحمود عبد الغفار عن وزارة الخارجية .

دارت المفاوضات بين الطرفين برئاسة ممثلى البنك الدولى فى روما ، وبعد جلسات طويلة صاخبة فى بعض الأحيان انتهت إلى نتجة لا بأس بها ، بمقتضاه احتفظت الشركة بأموالها فى خارج مصر ، وقد كانت جميعها تحت يدها فعلا

وأخذت الحكومة المصرية القناة وجميع ممتلكات الشركة فى مصر مقابل أن تدفع للشركة مبلغ ثمانية وعشرين مليونا من الجنيهات الاسترالينية .

ويطيب لى أن أسجل هنا أن جميع أعضاء الوفد كانوا يقومون بعملهم وكأن القضية هى قضية كل واحد منهم ، وكانوا يعملون فى تناسق وتوافق لا يشذ أى منهم عن المنهج الذى اشتركوا فى رسمه وكانت كفاءة كل واحد منهم ظاهرة إلى درجة أن احترمهم الطرف الثانى ورجال البنك الدولى ، وسأضرب مثلا يحضرنى هنا للدلالة على مبلغ الكفاءة التى تمتع بها أعضاء الوفد المصرى والاحترام الذى لاقوه .

ففى احدى جلسات المفاوضات كان على الدكتور حسن بغدادى أن يتكلّم عن حق مصر من الناحية القانونية قوميا ودوليا ، وكان حديثه بالفرنسية التى يجيدها كأبنائها ومرّت ساعة من الزمان وهو يتكلّم حتى إذا ما انتهى من كلمته إلا والتفت إلىّ المستر جورج وودز من كبار رجال المال فى أمريكا ومستشار البنك الدولى فى المفاوضات وقال لى يظهر أن كلمة الدكتور بغدادى كانت رائعة ، فتساءلت كيف توصل إلى هذه النتيجة وهو لا يعرف اللغة الفرنسية ، فقال يكفى أن تنظر إلى ممثلى الشركة وهم يستمعون فى صمت وانتباه تام وتتبيّن من وجوههم أهمية الحديث الذى يستمعون إليه لتقدّر مدى الأثر الذى تركه فى نفوسهم .

وما أن أتممنا الاتفاق وأمضينا اتفاقية قناة السويس إلا وطلب إلىّ جمال عبد الناصر أن أتولى اتمام المفاوضات المصرية الفرنسية بخصوص تعويضات تأميم أملاك الفرنسيين فى مصر بعد حرب ١٩٥٦ ، وكانت المفاوضات متعثّرة فاجتمعنا فى جنيف مع ممثلى الحكومة الفرنسية وأذكر أنه كان يعاوننى فى هذه المفاوضات الدكتور عصمت عبد المجيد ، والدكتور أشرف غربال ، وكانا فى هيئة الوفد المصرى لدى هيئة الأمم المتحدة فى جنيف إلى جانب بعض أعضاء الوفد الذى كان يفاوض من قبل ، وسارت المفاوضات فى يسر وسهولة وأظهر

ممثلو فرنسا تفهما طيبا للمقترحات المصرية . وقبيل ختام المفاوضات طلبوا فى رجاء أن تعيد لهم الحكومة المصرية ملكية مدرستى الفرير فى القاهرة والاسكندرية ، ولم أجد غضاضة فى أن أبلغهم أنى سأعرض طلبهم على الحكومة فى مصر . وبالفعل اتصلت تليفونيا بالسيد حسن عباس زكى وكان وزيرا للاقتصاد فى ذلك الحين وشرحت له ظروف الطلب الفرنسى وناحيته المعنوية بالنسبة لهم وعززت قبول الطلب . وفى المساء جاءتنى موافقة الحكومة وأبلغتها إلى الجانب الفرنسى ولكن ما أصبح الصباح إلا والتليفون يدق فى حجرتى فى الفندق وكان المتكلم السيد حسن عباس زكى ليبلغنى أنهم عدلوا عن رأيهم ويريدون الاحتفاظ بملكية المدرستين ، وكان جوابى له انى قد أبلغت الجانب الفرنسى ولا يمكن لى أن أظهر أمامهم وكأننا لا نحترم الكلمة التى أعطيناها لهم وليس هناك من مخرج عندئذ إلا أن أستقيل من المهمّة الموكولة إلىّ وعندئذ طلب إلىّ أن أمهله للمساء ولحسن الحظ جاءت الموافقة النهائية وأتممنا الاتفاقية ، ولم يكن هناك من خطر على السيادة المصرية أن تبقى المدرستان مملوكتين لهيئة من هيئات التعليم الفرنسية لأنهم قبلوا اخضاع المدرستين لإشراف وزارة التربية والتعليم فى مصر ولا يعدو الأمر فى نظرى أن يكون عاطفيا من الجهة الفرنسية .

وفى أثناء وجودى فى جنيف جاء لمقابلتى وكيل وزارة المالية البريطانية وطلب إلىّ أن ندخل فى مفاوضات بخصوص أملاك البريطانيين التى أممت بسبب حرب ١٩٥٦ ، وأبلغت الحكومة فى مصر وكان جوابها أن أبدأ فى التكلم وفقا لخطوط عريضة اتفقنا عليها ، وسارت المفاوضات ولكن الذى أنهاها ووقع الاتفاقية الدكتور عبد المنعم القيسونى وكان وزيرا مركزيا للاقتصاد لمصر وسوريا أيام الوحدة وذلك بعد أن استقلت من البنك الأهلى المصرى كما سيجىء ذكره فيما بعد .

وفى الفترة التى قضيتها فى البنك الأهلى أعلنت الوحدة مع سوريا وكان الغرض أن يكون اندماجا فأصبح لمصر وسوريا حاكم واحد هو جمال عبد الناصر

وأصبح لها مجلس وزراء واحد يرسم سياسة الدولة الجديدة ولكن لما كانت حدود مصر وسوريا ليست متصلة بل يفصل بين القسمين الأردن واسرائيل فرئى أن يُطلق على مجلس الوزراء الموحّد ـ المجلس المركزى ـ وأن يقوم فى كل قسم مجلس للوزراء يختص بالشئون المحلية للقسم أو الولاية ، وكان من المنتظر أن يُطلب إلى البنكين المركزيين .. البنك الأهلى المصرى ، والبنك المركزى السورى .. أن يندمجا كما طُلب إليهما أن يعملا على توحيد العملة ، ولحسن الحظ كان عزت الطرابلسى محافظَ البنك المركزى السورى صديقا قديما وكانت اتجاهاتنا واحدة فاتفقنا على أن الدمج المالى سابق لأوانه وأنه من الخير أن يُترك المصرفان قائمين فى ذلك الوقت على أن يتكون من محافظى المصرفين لجنة تدرس الأمور المشتركة ومن بينها توحيد العملة وطلبنا أن نُعطى فرصة كافية تمكننا من تحديد القيم الفعلية لكل من العملتين ونسبة كل منهما للأخرى ، وقد كان .. وبقى البنكان وبقيت العملتان ، وكما كنا نتوقع فلم يمر وقت طويل إلا وانفصلت سوريا عن مصر وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوحدة .

ومنذ اليوم الأول للوحدة صارحت جمال عبد الناصر برأيى فى عدم إمكانية قيام وحدة بين مصر وسوريا ولكن كان رده علىّ أن الوحدة فُرِضَت عليه وما كان بمقدوره أن يرفضها لأنه إن فعل ذلك كان من المنتظر أن تقوم حرب أهلية فى سوريا وكان الحل الوحيد لإنقاذ الموقف فى سوريا هو أن تندمج سوريا ومصر ، وقد يكون هذا السبب حقيقيا ولكنه لا يمكن لأى وحدة أن تقوم بمجرد أن ساسة احدى البلاد يرون قيامها لمجرد إنقاذ الموقف ودون أن تكون هناك المقوّمات الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون هذه المقومات قد تفاعلت إلى الدرجة التى يرى فيها إمكان قيام الوحدة من الداخل لا فرضها من أعلى .

وواقع الأمر أن الشعب فى سوريا كان يرى فى عبد الناصر البطل الذى كان يبحث عنه العرب جميعا ، فلما تقررت الوحدة بين مصر وسوريا التف الشعب هناك حول عبد الناصر وكان حلمهم أن يلتف العرب فى الكثير من البلاد

الأخرى حول رايته ، وعندئذ تتحقق الوحدة العربية ، وهكذا خُيّل إليهم أنه من الممكن أن تتم وحدة العرب بهذه السهولة ، ولكن للأسف لم يتحقق حلمهم وكانوا هم السابقون إلى الدعوة للانفصال بعدما تبيّن للجميع أن عناصر الوحدة ليست متوافرة ولذلك وقع الانفصال .

الاستقالة الثانية

وعلى كلّ فلم أبق فى مركزى حتى تاريخ الانفصال ، إذ حدث فى اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره فى ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠ ، أمضى قرارين أولهما بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال البنكية التجارية ، والثانى بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل وانه آثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه .

ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارحت الدكتور القيسونى بذلك وأضفت إنى كنت أقدّر أنى المستشار المالى للدولة وإنى وان كنت لا أعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أنى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة فى الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لابد أن أستقيل ، ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولا أفهم المصلحة التى تحققها الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين .

طلب إلىّ الدكتور القيسونى أن أرجئ الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصررت على الاستقالة فورا ولم أذهب للبنك بعد ذلك .

ومنذ ذلك التاريخ انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاما تقريبا فقد

اشتغلت لمدة سنتين كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة شركة الاسكندرية التجارية وهى من شركات حلج وتصدير الأقطان ، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنجتن ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديرا للإدارة الافريقية ثم مساعداً لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الاسكندرية ، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكن لم ألبث طويلا ، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات ، ثم عيّنت عضوا لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩ ، وعندما أعلنت البلاد العربية المقاطعة استقلت من عملى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلا للحكومة المصرية ولكنى أحسست بالحرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك آثرت الاستقالة .

وفى أثناء تلك الفترة عملت بالجامعة العربية كمستشار اقتصادى لها بعض الوقت .

ومنذ سنة ١٩٧٩ عملت كذلك بعض الوقت فى الوحدة الاقتصادية فى وزارة الاقتصاد كمستشار اقتصادى وكانت هذه الوحدة تقوم بالتعاون مع مؤسسة فورد بأبحاث خاصة ببعض الموضوعات فى مصر كالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى والديون الخارجية وغيرها من الموضوعات التى تشغل بال المسئولين فى مصر إلا أن مبلغ علمى أن التقارير التى أعدت ما تزال فى أدراج بعض المسئولين وما أظن أن اقتراحاً واحداً قد أخذ به ونفّذ ولم تلبث الوحدة الاقتصادية أن انتهى عملها فى سنة ١٩٨١ .

وفى أواخر ١٩٨١ استدعانى الرئيس حسنى مبارك بصحبة الدكتور الجريتلى وطلب إلينا أن نعدّ له تقريراً عن رأينا فى الاقتصاد المصرى وما نقترحه من حلول للمشكلات التى تعانى منها البلاد ، وبعد ما يقرب من شهر قدمنا له تقريرنا الذى

يحويه الجزء الثانى ، لأنّى لازلت أرى فيه حتى اليوم بعض الحلول لعدد من مشكلاتنا .

وكان السيد الرئيس قد طلب إلى بعض المشتغلين بالشئون الاقتصادية أن يقدموا له تقارير بآرائهم ، أذكر من بينهم الدكتور عبد المنعم القيسونى ، والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، والدكتور حسين خلاف .

ثم رأى أن يعقد مؤتمرا اقتصاديا يضم حوالى الثلاثين من المشتغلين بالشئون الاقتصادية وطلب إلى عدد منهم وإلى بعض الهيئات أن يقدموا آراءهم فى حلول المشكلة الاقتصادية .

وقد تجمّع للمؤتمر أبحاث تربو على الثلاثين وكان على المؤتمرين دراستها ومناقشة محتوياتها وتقديم تقرير لرئيس الجمهورية برأيهم فى الموضوع برمته .

عهد إلىّ السيد الرئيس برئاسة المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام . وحضر السيد الرئيس بعض جلساته مستمعا . كما حضر معظمها المرحوم السيد فؤاد محيي الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ وكثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية .

شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أجلّ من أن تُعالج فى ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقا فاكتفوا فى مداولاتهم وقراراتهم ببعض ماكانت الحالة تستدعيه من علاج وخصّوا أولا وجوب التخطيط قبل العمل فكانت أهم توصية لهم هى ضرورة التخطيط ثم عكفوا على العمالة وكيف أنها فى كثير من النواحى ينقصها التدريب وتركيزه على القطاعات التى تحسّ بنقص اليد العاملة فيها ووجوب إعدادها وتدريبها . ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها .

تكلّم أعضاء المؤتمر عن العجز فى الموازنة العامة وفى ميزان المدفوعات وتكلموا فى موضوع الدعم فى أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمنى .

ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات فى هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم هى الطبقات الفقيرة من الشعب ولا يمكن أن يمسّ مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الحكومية التى شعر أكثر الأعضاء أن فيها إسرافا لا يتفق وظروف البلاد .

وإنى وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأى من حيث وجود إسراف فى النفقات الحكومية لا يتفق والدخل القومى للبلاد إلا أنى أشعر بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاهما تعالج الاسراف الحكومى وثانية التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ أن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى لموازنة الموازنة العامة من ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المبالغ فيه من الخارج .

لايمكن لبلد فى مثل ظروف مصر أن تتحمل دعم أسعار السلع والخدمات ـ هذا إن سلّمنا اقتصاديا بضرورته ـ تلك المبالغ الكبيرة التى تربو على الخمسة آلاف مليون جنيه فى السنة بين دعم ظاهر يقدّر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه ، وفى نفس الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لا يقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقترض وتقترض كثيرا ، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا .

ربّ سائل يقول كيف لم أتعرّض فى تقريرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضوع ولكن لم يكن لرئيس المؤتمر من حق إلا أن يلخّص مداولات المؤتمر ويورد توصياته ، وكانت رغبة أغلبية المؤتمر أن لا يتعرض بتوصية ما فى موضوع الدعم ، وكان على أن أحقق رغبات الأعضاء ، فقد كان التقرير عن المؤتمر وتوصيات أعضائه وليس تقريرا شخصيا يمثّل وجهة نظرى .

ولم أقم بعد المؤتمر بعمل اللهم إلا الاشتراك فى عدة مؤتمرات للاقتصاديين والماليين العرب بدعوة شخصية . كما اشتركت بعض الوقت فى صندوق التكامل بين مصر والسودان . واضطرتنى ظروف صحية طارئة فى ذلك الوقت أن لا أكمل المسيرة مع زملاء أفاضل أكنّ لهم كل الاحترام .

كنت أتابع الأحداث بطبيعة الحال مما كان ينشر عنها فى الصحف وكنت بين الحين والآخر أرسل برأى مكتوب إلى صحيفة أو أخرى أو أدلى ببعض حديث .

ذكريات متفرقة أخرى

هذه الذكريات المتفرقة تتصل بالفترتين التى كنت فيهما قريبا من الأحداث بعد يولية ١٩٥٢ وقد رأيت أن أفراد لها بابا خاصا حتى لا أقحمها على سير الأحداث فى الفترتين وحتى لا أجعلها معترضة سياق الحديث .

وإن تكن هذه الذكريات فرعية من حيث أهميتها ، إلا أن لها بعض الأثر فى الحكم على الاشخاص البارزين على خشبة المسرح السياسى المصرى فى ذلك الحين .

* * *

مقابلة مع وزير الخزانة الأمريكى

يعقد سنويا اجتماعات لمؤسستى البنك والصندوق الدوليين ، ويحضر هذه الاجتماعات محافظو هاتين المؤسستين وهم عادة وزراء مالية البلاد المشتركة فى رأس مال المؤسستين أو محافظو البنوك المركزية ، ولما كانت مصر أحد الأعضاء ، فقد حضرت اجتماع المؤسستين بصفتى محافظا للبنك الدولى فى سبتمبر ١٩٥٣ .

وقد انتهز سفير مصر فى أمريكا المرحوم الدكتور أحمد حسين فرصة الاجتماع السنوى للمؤسستين الدوليتين فى واشنجتن وأقام حفل عشاء أمّه الكثير من علية

القوم الأمريكيين وكان من بينهم المستر همفرى وزير الخزانة الأمريكية فى ذلك الحين ـ وهو غير المستر هيوبرت همفرى نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمركية ـ وكان يشغل قبل توليه منصب وزير الخزانة الأمريكية وظيفة المدير العام لواحدة من أكبر شركات الحديد والصلب فى أمريكا ، وكان لقاؤنا فى حفل العشاء فرصة للتحدث عن صناعة الحديد والصلب وكنا فى ذلك الوقت مقبلين على الدخول فى هذه الصناعة فى مصر ، وقد فهمت من حديثه أن مصانع الحديد والصلب لكى تكون مربحة يجب أن يكون إنتاجها كبيرا بحيث لا يقل عن المليون طن فى السنة وإنما الأهم من هذا أن لا يقل إنتاجها من أى صنف من أصناف منتجات الحديد والصلب كحديد التسليح أو الصاج أو القضبان مثلا عن المائتى ألف طن فى السنة . ولما كان المشروع المصمم لمصنع الحديد والصلب بحلوان لن يتجاوز إنتاجه الإجمالى مائتى ألف طن سنويا لإنتاج أصناف مختلفة من منتجات الحديد والصلب رأيت واجبا علىّ عند عودتى إلى مصر أن أكتب تقريرا بالذى علمته من خبير من خبراء صناعة الحديد والصلب له أهميته فى عالم هذه الصناعة .

ولما عرض التقرير على اللجان المختصة فى مجلس الإنتاج ومجلس قيادة الثورة رفضه مجلس قيادة الثورة بزعم ان وزير الخزانة الامريكية كان يقصد تثبيط همتنا حتى نعدل عن الدخول فى هذه الصناعة .

وليتنا أخذنا بنصيحة وزير الخزانة الامريكية وعدّلنا تصميم المشروع وجعلناه قاصرا على إنتاج صنف واحد من منتجات الحديد وليكن حديد التسليح إذ أن إصرارنا على إنتاج أصناف مختلفة من منتجات الحديد فى حدود الكمية الكلية وهى ٢٠٠ ألف طن هو ما أضرّ بشركة الحديد والصلب بحلوان وسبّب لها المتاعب المالية الكبيرة .

ومن الغريب أن مجلس قيادة الثورة ـ غير المتخصص ـ إلى جانب شكّه فى

رأى الخبراء الأمريكيين كان لديه حسن ظن فى رأى صانعى الآلات والمعدات الألمان الذين كانت لهم مصلحة محققة فى بيع الآلات والمعدات ، وبطبيعة الحال لم يثيروا الآراء التى أثارها الوزير الامريكى فهمّهم الأول أن يبيعوا تلك الآلات والمعدات . أما جدوى اقتصاديات المشروع فمسئوليته فى نظرهم مرجعها إلى المشترين .

والذى أدهشنى حقا أن مجلس قيادة الثورة لم يطلب إعادة درس الموضوع قبل أن يرفض الرأى الذى نقلته عن الوزير الأمريكى الذى له خبرة بما يقول . ولكنه الشك فى كل رأى يأتى من الخارج مخالفا لما ارتأوه ، وهكذا كان عدم التروى فى اتخاذ القرار هو السبب الرئيسى فى فشل بعض المشروعات .

* * *

الدكتور شاخت ـ سنة ١٩٥٣

شغل الدكتور شاخت منصب وزير المالية فى ألمانيا إبان حكم هتلر وإن لم يكن بالطبيعة من مشايعيه فقد اختير لهذا المنصب لقدرته كاقتصادى مرموق ، ثم شغل بعد ذلك منصب محافظ البنك المركزى فى ألمانيا وفى أثناء محاكمات نورمبرج بعد هزيمة ألمانيا برّأته المحكمة من الاتهامات التى وجهت إليه بصفته انه كان عضوا بارزا فى الحكومة النازية ورأت المحكمة أنه كان خبيرا فنيا استفادت الحكومة النازية بخبرته دون أن يكون عضوا فى التكوين النازى .

كانت آراء الدكتور شاخت الاقتصادية مثار جدل طويل بين الاقتصاديين فى الكثير من البلاد ولكن رغم معارضة الكثيرين لسياسته الاقتصادية والمالية فقد تمتع فى بلاد العالم الثالث بشهرة عريضة تصل إلى درجة الأسطورة .

بعد أن برأت المحكمة ساحته أنشأ الدكتور شاخت مصرفا صغيرا ولكنه إلى جانب عمله هذا كان يقبل استشارات اقتصادية لبعض بلاد العالم الثالث وكان

أن رشحه بعض المتصلين برجال الثورة لتستفيد مصر بخبرته الواسعة وكان الملحوظ فى أوساط رجال الثورة أنهم أقرب إلى قبول آراء الخبراء الألمان سواء كانوا من النازيين السابقين أو من غير النازيين وكانت ألمانيا هى البلد الوحيد من البلاد الاجنبية المتقدمة التى لا يساور نفوس رجال الثورة شك فى نيات وخبرة أبنائها ولا يظنون بهم الظنون .

وهكذا جاء الدكتور شاخت ليمضى فى مصر أسبوعا أو يزيد قليلا ليدرس اقتصاديات البلاد ويبدى لرجال الثورة رأية فى وسائل إصلاح الكيان الاقتصادى فى مصر .

لم أستشر قبل مجيئه ولكنى لم أعترض فالرجل سمعته التى كانت تملأ الآفاق ووجدت أن من الخير الاستفادة بخبرته ، وبالفعل تعاونّا منذ اليوم الأول لمجيئه فوضعت تحت تصرفه جميع البيانات الاقتصادية التى كان يطلبها ومكّنته من أن يتناقش مع جميع الوزراء المختصين ورجال الأعمال والبنوك وكذلك جميع المشتغلين بالشئون الاقتصادية سواء فى الجامعة أو خارجها .

وفى نهاية المدة التى قضاها والتى لم تتجاوز العشرة أيام قدم الدكتور شاخت تقريرا شفويا ذكر فيه أنه لا يستطيع أن يضيف جديدا على سياسة الحكومة الاقتصادية وأنه وإن كان لم يدخل فى تفاصيل تلك السياسة فى المدة القصيرة التى قضاها هنا إلا انه كان مقتنعا أن الخطوط العريضة لهذه السياسة هى نفس الخطوط التى كان يترسمها لو أنه كان مسئولا فى حكومة البلاد .

* * *

مديرية التحرير - سنة ١٩٥٣

كان مجدى حسنين وهو من الضباط الأحرار يشغل منصب مدير مكتب الرئيس محمد نجيب وقت أن كان رئيسا للوزارة ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ،

وكان مجدى حسنين طموحا فى تطلعاته شأن الصف الثانى من الضباط الذين اشتركوا فى الثورة .

التف حوله عدد من مدرسى الجامعة وهم كذلك يمثلون الصف الثانى فى الجامعة ووضعوا له مشروعا لزراعة ذلك الجزء من الصحراء الغربية القريب من القاهرة فى الطريق إلى الإسكندرية ، وكان المشروع براقا من حيث أنه سيضيف مساحات شاسعة إلى الأراضى المزروعة وهو أمل مصر على طول العصور ، ولكنهم لم يولوا الجدوى الاقتصادية للمشروع الاهتمام الذى تستحقه فتكاليف المشروع كانت باهظة كما لم يعنوا العناية الكافية بدراسة سوق منتجات المشروع وقدرتها على المنافسة فى داخل البلاد وخارجها .

وكان هناك فى ذلك الوقت مجلس للإنتاج أنشئ خصيصا لدراسة المشروعات الانتاجية وكان من المفروض أن يحال هذا المشروع إلى مجلس الإنتاج ولكن الرغبة فى تنفيذ المشروعات البراقة كانت غالبة على رأى أعضاء مجلس الثورة لكن لمّا طلبوا إلى وزارة المالية تمويل المشروع عارضت الوزارة فكرة فتح اعتمادات مالية له إلا إذا أقره مجلس الإنتاج وكان أن أحيل إلى المجلس ولكن أثناء دراسته للمشروع كانت تصرف بعض الهيئات الزراعية ـ من اعتمادات مالية لديها خصصت لأغراض أخرى ـ على الخطوات التمهيدية للمشروع ، وهكذا بدأ تنفيذه بطريقة ملتوية إلى أن استقال الوزراء المعارضون ووجّه الوزراء اللاحقون بأن المشروع أخذ يدخل فى دور التنفيذ . وكانت ضغوط رجال الثورة من حولهم تدفع المشروع دفعا ، فما كان من الوزراء اللاحقين إلا أن أخذوا يفتحون الاعتمادات المالية للمشروع السنة تلو الأخرى وتكبدت البلاد خسائر كبيرة بسبب التسرع والضغوط السياسية وتبين فيما بعد أن الجزء الشمالى مما يسمى منطقة النوبارية كان هو الأحق بالتمويل وعندئذ انصرفت الجهود والأموال إلى هذا الجزء بعد أن صرفت أموال طائلة على الجزء الجنوبى وضاع معظمها فى رمال الصحراء .

سحب الأوراق النقدية فئة الخمسين والمائة جنيه من التداول سنة ١٩٥٩

كانت الأوراق النقدية (البنكنوت) ، المصدرة بواسطة البنك الأهلى بوصفه حينذاك بنكا مركزيا ، موزعة على الفئات من الخمسة وعشرين قرشا والخمسين قرشا والجنيه والخمسة جنيهات والعشرة جنيهات والخمسين جنيها والمائة جنيه . وكان مجموع المتداول منها فى سنة ١٩٥٩ ما يجاوز قليلا ٢٢٠ مليون جنيه وكانت الأوراق من فئة الخمسين والمائة جنيه تمثل ربع المتداول أى حوالى ٥٠ مليون جنيه وكان المتداول منها يزيد إبان موسم القطن من سبتمبر إلى مارس من كل عام ثم يعود إلى الانخفاض عند نهاية الموسم .

ولكن لوحظ فى السنوات الثلاث السابقة لسنة ١٩٥٩ أن هذا النمط قد تغيّر وزاد الطلب على الفئتين طوال السنة ودعت هذه الظاهرة الجديدة إلى قيام الاعتقاد فى أنها تستعمل فى تهريب الثروات إلى الخارج فهى أخف حملا ولذلك تقرر سحب هذه الأوراق من التداول وإلغائها .

لم يكن فى اتباع مثل هذه السياسة جديد يخشى معه على سمعة الإدارة المالية المصرية فهو إجراء تلجأ إليه جميع البلاد عند الاقتضاء ولكن الجديد أن الحكومة لم تسمح للبنك الأهلى باتباع الأساليب المتعارف عليها دوليا فى أمثال هذه الحالات وهى الإعلان عن نيّة البنك فى سحب هذه الأوراق خلال فترة زمنية معقولة ، ثلاثة شهور على الأقل . بعدها لا تقبل فى التداول وهكذا تصبح عملة غير قانونية ولا يمكن للمدين أن يبرئ ذمته بتقديمها فى دفع دينه .

أصرت الحكومة أن تختصر المدة لسحبها إلى شهر واحد لا تجاوزه ولم أجد مانعا من قبول هذا الشرط بصفتى محافظا للبنك الأهلى فى ذلك الحين إذ كان الغرض من قصر المدة على شهر هو القضاء على التهريب ولكن ما أن مضى أسبوع واحد وفيه تدفقت الأوراق ذات الخمسين والمائة جنيه على البنوك ، فالبنك الأهلى بوصفه البنك المركزى لاستبدالها وعندئذ ظهرت نيّة الحكومة ورغبتها فى

أن تصادر الكميات المتبقية فى التداول حتى صدر قرار يمنع تغيير الأوراق الكبيرة وإلغائها فورا دون انتظار لإنتهاء مهلة الشهر. وكان الغرض بطبيعة الحال هو استيلاء الحكومة على قيمة الأوراق الكبيرة التى لم تقدم للاستبدال .

عارضت هذا الاقتراح بشدة واجتمعت اللجنة الاقتصادية ، من بعض رجال الثورة والوزراء والخبراء ، برئاسة عبد اللطيف البغدادى للبت فى الموضوع ، ورغم شرحى لما يجرّه مثل هذا الاقتراح من أضرار مُحققة على سمعة الحكومة وسمعة الإدارة المالية المصرية فى الخارج ، فإن اللجنة قررت أن يُعطَى حاملو الأوراق الكبيرة مهلة ثلاثة أيام إضافية لاستبدالها وانتهى الأمر بأن حصلت الحكومة بهذا الاجراء التعسّفى على ما يقرب من ٢ر٥ مليون جنيه ، وكان أولى بها أن تُحافظ على كلمتها وتفى بوعودها .



الجزء الثانى

تقرير عن
المشاكل الأقتصادية الكبرى
فى مصر

الدكتور عبد الجليل العمرى
الدكتور على الجريتلى

ديسمبر ١٩٨١

المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر

تواجه مصر منذ أواسط الستينيات مشاكل اقتصادية خطيرة لم يتصد لها رجال السياسة لانشغالهم بمشاكل الحروب والسلام . ومنذ ذلك الحين والدولة تلجأ إلى التمويل بالعجز من الجهاز المصرفى بعد أن زادت النفقات العامة على الإيرادات . ونتيجة لذلك استشرى التضخم وزاد من حدته ارتفاع الأسعار العالمية باطراد منذ أواسط السبعينيات . وكانت الدولة تعالج آثار التضخم على محدودى الدخل بزيادة الدعم لأسعار سلع الاستهلاك من عام لآخر . وهكذا تصاعدت اعتمادات الدعم تباعاً للعديد من السلع حتى جاوزت الألفى مليون جنيه فى السنة المالية ٨١/ ١٩٨٢ مقابل ٩ مليون جنيه فى أوائل الستينيات لدعم ثلاث سلع فقط .

وقد أدى ازدياد ايرادات الدولة وحصائل النقد الأجنبى فى السنوات الأخيرة إلى تخفيف حدة المشاكل مؤقتا .. وأخفى الحالة الحقيقة الدفينة للاقتصاد المصرى عن العيان .. ومصادر هذه الزيادة هى إنتاج البترول وتصديره وتحويلات المهاجرين وحصيلة القناة والسياحة والقروض الميسّرة من الدول الصديقة ومن الهيئات الدولية ، وجميعها إيرادات ذات صفة مؤقتة أو غير مضمون استمرارها ، ومع ذلك اعتبرت ايرادات دائمة سواء فى الموازنة العامة أو فى ميزان المدفوعات ، وبنى الاستهلاك الخاص والانفاق الحكومى المتكرر على افتراض استمرار تلك الايرادات فى حين كان من الواجب أن يخصص معظمها

للاستثمار حتى نخلق فرص عمل متزايدة وموارد جديدة ثابتة تحل محل الموارد التى مصيرها حتما إلى النضوب مثل البترول أو غير المضمونة الاستمرار مثل تحويلات المهاجرين والقروض الميسّرة .

ومن أجل إصلاح المسار وتحقيق الأهداف الاقتصادية والقومية وجب علينا أن نعالج المشاكل معالجة صريحة ولا نتردد فى اتباع حلول تسبّب بعض التضحيات .

وفيما يلى بيان مختصر بأهم تلك المشاكل المعاصرة :

١ ـ الزيادة السكانية :

بلغ معدل الزيادة الطبيعية مؤخرا قرابة ٣ ٪ سنويا . وتشير التقديرات إلى أنه بافتراض استمرار الاتجاهات الحالية للخصوبة والوفيات سوف يصل سكان مصر إلى ٦٥ مليونا أو تزيد فى نهاية القرن الحالى . وللأسف أن مصر إحدى الدولة النامية القليلة التى لم تشهد هبوطا فى معدل النمو السكانى فى العقد الماضى .

وتلقى المشكلة السكانية ظلالها القاتمة على كل أبعاد الاقتصاد المصرى وتعتبر أهم عناصر الضعف فيه . فهى تؤدى إلى زيادة الاستهلاك الخاص والعام بمعدلات عالية . وإلى توجيه بعض الزيادة فى الدخل لتزويد الاضافات الجديدة من البشر بحاجاتهم المحدودة بدلا من أن تُوجّه لرفع مستوى معيشة السكان الحاليين وهى حجر عثرة فى موجة المحاولات العامة وتوفير السلع التموينية وزيادة الصادرات . وهى المسئول الأول عن تدهور المدن تدهورا ينذر بالخطر . ويضيف إلى الضغوط الاجتماعية التى تهيئ مرتعا خصيبا للنشاط الهدام ، من قبل أولئك الذين يستغلون الضياع الذى يعانى منه الشباب بعد أن تبددت آمالهم فى الحصول على مسكن مناسب أو عمل مرضى ، ومن هنا فإن تنظيم الأسرة يجب أن يوضع فى المقام الأوّل من الأولويات وأن يتبنّاه رجال الدولة فى أعلى

المستويات . وهو ما لم يتحقّق إلى الآن . بقصد خفض نسبة الزيادة الطبيعية إلى ١ ٪ فى أواخر القرن الحالى . (أخيرا أنشئ المجلس الأعلى للسكان برئاسة رئيس الجمهورية . ولكن حتى الآن لم نر له نتائج إيجابية) .

ومن المسلّم به أن الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والجمعيات تقوم منذ فترة بحملات إعلامية عن ضرورة تحديد النسل ... غير أنها للآن لم تصب قدرا من النجاح . فقد بلغ عدد السكان فى آخر إحصاء منشور حوالى ٤٤ مليونا يزيد بنحو ١٢٠٠٠٠٠ نسمة سنويا ، مما ينهض دليلا قاطعا على أن الجهود التى بذلت لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرجوّة . ويتردد الحديث عن عدم كفاية مراكز تنظيم الأسرة وعجز الوسائل والممارسين .

(بعد أربع سنوات ونصف من كتابة هذا التقرير زاد السكان إلى مايجاوز ٤٩ مليون نسمة) .

وبافتراض عدم تحقيق الأهداف التى توختها الحملات الاعلامية ، بعد أن تصبح مراكز تنظيم الأسرة متاحة للجميع . قد لا يكون هناك مناص من اتخاذ اجراءات أكثر إيجابية يلمسها الآباء والأمهات . وقد يكون هناك بعض الأمل فى تحقيق نتائج أفضل لو قامت الحكومة بتقرير مبدأ عدم منح علاوات أو إعانات إجتماعية أو منح دورية لمن يزيد نسله من موظفى الحكومة والهيئات والقطاع العام عن ثلاثة أطفال . وعدم التزام الدولة بتعليم الأطفال الاضافيين بالمجان . أو بزيادة مقررات التموين عنهم طالما ظل نظام البطاقات قائما . وقد يكون من الخير أيضا رفع السن الأدنى للزواج إلى ٢٧ للرجل و٢٢ للمرأة .. كل أولئك مع استمرار الحملات المكثّفة للدعاية واستكمال أوجه النقص فى مراكز تنظيم الأسرة . وإذا لم تجد هذه الوسائل نفعا فليس أمامنا من سبيل سوى التعقيم للرجال أو النساء بعد الطفل الثالث ، وهو حل غير مرغوب فيه شعبيا ولكن قد يصبح ضروريا .

ونحن نسلّم بأن أثر هذه الاجراءات لن يظهر إلا بعد فترة تجاوز الخمسة عشر عاماً ، غير أن ذلك لا ينهض مبرراً لعدم اتخاذ الاجراءات الجريئة فى أقرب فرصة قبل أن يستفحل الداء . والمهم هو أن نبدأ من الآن لتأمين مستقبل الأجيال القادمة .

ويثار دائما عند منافشة هذا الموضوع أن لرجال الدين الاسلامى رأيا مخالفا ، ومع احترامنا الكامل لآرائهم فإن الضرورات الاقتصادية تبيح المحظورات ومع ذلك فإن بعض رجال الدين الأجلاء من أمثال الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ أحمد إبراهيم أدلى بآراء ، وفتاوى تبيح الحد من النسل وخاصة أننا لسنا بصدد اقتراح بإباحة الاجهاض وهو وسيلة يحتدم الخلاف حولها بين رجال الأديان ، بل نحن بصدد الحد من النسل عن طريق استخدام الوسائل والأساليب التى تحول دون الحمل .

بقى موضوع أخير بصدد المشكلة السكانية وهو هجرة العمال إلى الخارج . ومن عجب أن مع الانفجار السكانى الذى نعانى منه الأمرين ، لا يزال البعض يدعو إلى تقييد الهجرة ، وواقع الحال أنه نتيجة لأخطاء سيأتى الحديث عنها بدأ مؤخراً نقص فى الأيدى العاملة المدربة وغير الفنية وفى بعض نواحى النشاط الاقتصادى ، وعلاج هذه الأخطاء ميسور ، وهو قمين بعلاج ظاهرة العجز فى الأيدى العاملة أيا كان نوعها .. ومهما يكن من أمر فإن تحديد الهجرة سياسة خاطئة وما لم نستمر فى فتح بابها واسعا فإن البطالة سوف تزيد كثيرا عما هى الآن .

٢ ـ مشكلة الإسكان :

يتطلب علاج هذه المشكلة حسب التقارير الرسمية بناء ١٥٠٠٠٠ وحدة سكنية سنويا وتزويدها بالمرافق ، أو حوالى ٢٠٠٠٠٠ إذا أخذنا فى الاعتبار ضرورة علاج التراكمات التى ترتبت على تراخى البناء فى العشرين سنة الأخيرة

واقتصاره فى الأغلب على الاسكان المتوسط وفوق المتوسط ، ولابد أيضا أن يشمل التطوير الاسكان الريفى الذى تهمله التقارير ، وهى سبّة عار فى جبين مصر .

ولا شك لدينا أن هذه المشكلة الملحّة من أهم أسباب سخط الشباب الذى يعتبر عن حق أن الزواج وتكوين الأسرة أحد الحقوق الأساسية للإنسان .

وتتطلب مواجهة الطلب الجديد والمتراكم اعتمادات طائلة بالعملة المصرية وبالعملات الأجنبية ، لاستيراد الأسمنت وحديد التسليح التى تعانى البلاد من قلة المتاح منها ، تقدر بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه سنويا على أساس الأسعار الجارية وهو مبلغ ليس من السهل تدبيره ، إذا أخذنا فى الحسبان متطلبات الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، ما لم نرتفع بالمدخرات عن مستواها الحالى الذى لا يجاوز ١٥ ٪ من الدخل القومى بما فى ذلك تحويلات المهاجرين .

وقد أسهم تخفيض إيجار المساكن ثم تجميدها ـ رغم استشراء التضخم ـ فى اهمال صيانة المساكن القائمة وفى تضوب معين الاستثمار الخاص فى الاسكان الشعبى ولإحياء رأس المال الكامل الممثل فى المساكن القائمة ورفع الغبن الواقع على الآلاف من صغار ملاك العقارات ، نقترح إلغاء التخفيضات التى أجريت على أجور المساكن على مراحل ثم رفعها تدريجيا بنسب معتدلة مع استخدام بعض حصيلة الزيادة فى الصيانة والإصلاح على غرار ما ورد فى مشروع قانون الاسكان قبل تعديله وحذف النص الخاص برفع الإيجارات .

إهمال المرافق العامة :

وأهمها السكك الحديدية والطرق والموانى ، وتدهور مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحى وعدم التوسع فى شبكاتها ، وأسهم فى ذلك إلى حد كبير ـ إلى جانب ازدياد السكان والولع بالاستثمار الجديد ـ تثبيت أسعار خدمات تلك

المرافق الذى لا يسمح لها بتقاضى أسعار تتيح لها إيرادا يكفى لتغطية التكاليف المتزايدة فى ظروف التضخّم وتكوين احتياطيات للتجديد والتوسع اصطلح دوليا على تحديدها بما يناهز ١٠ ٪ من الايرادات الاجمالية .

وهنا نشير إلى بعض التحسن إذ تم فى الآونة الأخيرة وضع خطط سريعة للعلاج المؤقت .. وتقوم مكاتب دولية بإعداد دراسات لعلاج التخلّف وللتوسع تصل تقديراتها الأولية إلى أرقام خيالية يُنتظر أن تضيف أعباء ثقيلة إلى الموازنة العامة غير أن الأمر يتطلب سياسة مستقرة تحدد الأولويات تحديدا نهائيا وتقرير الاعتمادات التى تخصص للمرافق سنويا لمشروعات التجديد والاحلال جميعا بحيث لا يطغى مرفق على آخر . فلا تخصّص للتليفونات مثلا اعتمادات طائلة لا تتناسب وأهميتها النسبية (نحو ١٨٠٠ مليون جنيه) ولا تحابى الكبارى العلوية التى تخدم القلة بينما تهمل مرافق الكثرة . وتحابى المدن على حساب الريف ، والأحياء السكنية الراقية على حساب الأحياء الفقيرة فى المدن . هذا وتستعين الحكومة حاليا بسلاحى المهندسين والاشارة فى إصلاح المرافق العامة بقصد استخدام الامكانيات الهائلة لتلك الأسلحة .. ونحن نوصى باستمرار تلك السياسة وتعزيزها بعد أن حلّ السلام .

٤ ـ قصور الانتاج الزراعى وخاصة من الطعام عن مواجهة زيادة السكان واحتياجات التطوير :

وقد تحقّق مؤخرا بعض التوسع الرأسى فعلا وكذلك استصلحت الدولة مساحات تتراوح تقديراتها بين ٧٠٠ ألف و ٩٠٠ ألف فدان منذ أوائل الخمسينيات ، إلا أنه صاحب ذلك تحوّل قدر مماثل من الأراضى للاستخدامات الحضرية وغيرها . ومن المتفق عليه أن هناك ضرورة ماسة لاستصلاح ١٥٠ ٠٠٠ فدان سنويا حتى نهاية القرن ، ويستلزم ذلك أيضا اعتمادات طائلة مع ضرورة دعم جهاز الاستصلاح والاستزراع وتجديد معداته الحالية . كل

أولئك فى ضوء دراسة علمية للتربة ، ويجب الاقلاع بتاتا عن تخصيص مساحات شاسعة من الأراضى الجديدة لرجال لايمتّون إلى الزراعة بصلة مثل أرباب المعاشات وخريجى الكليات النظرية والمسرّحين من القوات المسلحة ممن لم يمارسوا الزراعة وقتا طويلا .

ويتطلب الأمر أيضا اعادة النظر فى أقرب وقت فى الدورة الزراعية الحالية التى يستأثر البرسيم فيها بنحو ثلاثة ملايين فدان أى ربع المساحة المحصولية ، والإسراف فى استخدام مياه الرى ، وعلاج مشكلة تفتت الملكية الزراعية بتجميع الوحدات الزراعية فى وحدات استغلال أقرب إلى الحجم الأمثل وأخيرا يتطلب الأمر علاج أوجه النقص فى التسويق التعاونى .

٥ ـ العمالة الفنية وعجز العمالة المدربة :

كثرت الشكوى مؤخرا من ندرة الأيدى العاملة فى العديد من نواحى النشاط الاقتصادى ، وتمتد إلى الريف . وهى ظاهرة تبدو لأول وهلة غير منطقية وغير مقبولة عقلا ، وحقيقة الأمر أن الحكومة هى المسئول الأول عن هذه الظاهرة فهى تلتزم بتشغيل خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمسرّحين من الجيش من غير ذوى المؤهلات . وكان من شأن هذه السياسة أن تكدس مئات الألوف من الأيدى العاملة فى المصالح الحكومية وفى المدارس والمساجد وفى القطاع العام . وتمثل تلك الأعداد الطائلة بطالة مُقَنَّعة إذ يتقاضى العمال أجورا دون انتاج يُذكر .

ومرجع الخطأ انه عندما تقررت هذه السياسة لم يصاحبها اعداد خطة عمالية شاملة للمستجدين فى سوق العمل . وهذه السياسة بشقيها هى التى تسير عليها الدول الاشتراكية التى تمارس التخطيط الشامل بجدية . وحيث تلتزم الدولة بتشغيل الأيدى العاملة الجديدة . ولكن فى اطار خطة تحدد مسبقا عدد من يقبلون فى مراحل التعليم الثانوى العام فالجامعات وفى التعليم الفنى وفقا لتوقعات

الطلب . أما فى مصر فنحن نلتزم بالتشغيل الكامل دون اعداد خطة شاملة للعرض من العمل والطلب عليه . ولو اننا اتبعنا الشق الثانى من السياسة أى وضع خطة اعداد الخريجين لما حدثت الزيادة المذهلة فى خريجى الكليات النظرية وبعض الكليات العملية . ولو اننا رددنا المسرحين من الجيش إلى الجهات التى جُنّدوا فيها لما حدث النقص فى الأيدى العاملة الفنية وغير الفنية على حد سواء ولكان لدينا معين من الطاقات البشرية تكفى لحاجة مصر والدول العربية لوقت طويل .

ومادمنا قد أخذنا بالسياسة الديمقراطية فى التعليم وتركنا للشباب فرصة اختيار المعاهد . فمن الواجب تقييد اعداد الخرجين الذين يقل الطلب على تخصصاتهم . وان تعلن الدولة انها لن تكون مسئولة عن تشغيل الخريجين بعد فترة لا تجاوز الأربع سنوات وأما بالنسبة للمُسَرّحين من الجيش فإن الحكومة بسبيل تدريبهم قبل التسريح على حرف ومهن تحتاج إليها البلاد . ومن ثم لم تعد هناك حاجة ماسة لأن تلتزم الدولة بتشغيلهم .

نخلص من ذلك أن مصر شهدت فى الثلاثين سنة الأخيرة توسعا كبيرا فى التعليم العام وما يطلق عليه خطأ التعليم الفنى (معاهد التجارة بمستوياتها المختلفة ومعاهد التعاون والفنون) . وفى الكليات النظرية بينما أهملت الحكومة اعداد الفنيين من الحرفيين وعمال الصناعة فى المستوى المتوسط وهم عماد الانطلاق إلى التنمية . وزاد من حدة المشكلة توسّع الطلب على تلك الفئات وخاصة فى قطاع البناء والتشييد . وهجرة عدد كبير منهم للعمل فى الخارج (حوالى نصف مليون حسب الاحصاءات الدولية و ١٫٥ مليون حسب الأرقام المتداولة فى مصر) . وفى شركات الانفتاح . كما تعانى البلاد من نقص كبير فى عدد المعلّمين .

ولعلاج هذا العجز الملح . إلى جانب إصلاح اختلال مسار التعليم فى أقرب فرصة . نقترح قيام الحكومة والجيش (خلال فترة التجنيد) والهيئات العامة

ووحدات القطاع العام بإعداد برامج شاملة للتدريب المهنى بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة فى الأمم المتحدة : برنامج التنمية . ومؤسسة الزراعة ، ومؤسسة التنمية الصناعية . ومن الدول التى تتلقى العون منها . تشمل تدريب الحرفيين وعمال البناء وعمال الاستصلاح والمرافق العامة والتخصصات الناقصة فى الصناعة . ويقتضى بوجه خاص علاج نقص العمال المدربين على صيانة المبانى والآلات . ويجب فى الحال التوسع فى إنشاء معاهد التربية لإعداد المدرسين فى مراحل التعليم المختلفة بدلا من الشكوى من هجرتهم إلى الدولة العربية .

٦ ـ إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

لا يمكن لمصر بحال من الأحوال الاعتماد على الصناعة الكبيرة فى خلق فرص العمل على نطاق يكفى لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل وحتى التوسع المحدود فى الصناعات الكبيرة منذ الخمسينات كان يقوم على معونات ظاهرة ومقنعة وأسعار تفضيلية للطاقة وأسعار فائدة منخفضة . كما كان يطبق على وارداتها سعر صرف لا يتناسب مع سعر الصرف السائد .. وعلى ذلك كانت تكلفتها النسبية لا تمثل الواقع . ولذا نقترح ان تشمل أولويات الاستثمار القومية دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة نظرا لأن احتياجاتها من الموارد الرأسمالية محدودة (٥٠٠٠ جنيه فى المتوسط لكل عامل فيها مقابل ٣٠٠٠٠ فى الصناعات الكبيرة ، ١٥٠٠٠ لمشروعات الانفتاح) . وهى إذن وسيلة زيادة العمالة بقدر محدود من الموارد الرأسمالية .

ولذلك يتعيّن توسيع نطاق عمليات بنك التنمية الصناعية فى الاقراض متوسط الأجل وطويله . وفى تقديم المعونة الفنية للقطاع الخاص فى المجالات الرئيسية . وخاصة حيث تتوافر فرص التصدير وأن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة . ويقتضى اعادة النظر فى صرح بنك التنمية الصناعية وتزويده بأعلى الكفايات فى الداخل والخارج . واختيار مجلس ادارة يتسم أعضاؤه بالقدرة على

التجديد والمبادرة . ويا حبذا لو يعمل إلى جانبه فى هذا المجال بنك التنمية الوطنى الجديد والبنوك الاقليمية الملحقة بدلا من منافسة البنوك القائمة فى نشاطها التجارى وتمويل الاستيراد . هذا ويحصل بنك التنمية الصناعية حاليا على عون كبير من هيئة التنمية الدولية وبنك الاستثمار الأوروبى بنك الاستثمار الأفريقى ودول اسكنديناوه التى تضع تمويل بنوك التنمية فى المقام الأول من الأولويات ، ولاشك لدينا فى امكان الحصول على معونات إضافية لهذا الغرض تكمل الموارد التى تتيحها الدولة وقروض البنك المركزى .

٧ـ عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف الاقتصادية :

حاول رجال السياسة فى الثلاثين سنة الأخيرة الاجتهاد لاستحداث نظام اقتصادى لمصر فريد من نوعه يختلف عن النظامين السائدين فى العالم ، يجمع عناصر من الرأسمالية والاشتراكية دون أن يكون له اتجاه واضح نحو أى منهما ، ولقد كانت التعارضات المترتبة على ذلك من أسباب ما آلت إليه الحال فى مصر ، وما جمعت من متناقضات ، فقد أمّم قطاع الأعمال المنظم دون أن نضع الخطط المناسبة لادارة الوحدات الجديدة ، وبعد نظام المؤسسة الواحدة تقرر انشاء عدد كبير من المؤسسات النوعية تنتظم الوحدات المؤممة فى القطاعات المختلفة ، ثم ألغيت المؤسسات جميعا وتبعت الشركات للوزارات رغم ما فى ذلك من نقل الروتين الحكومى إلى القطاع العام ، وأصبحت الادارة العليا ضعيفة مكبّلة برقابة عدد طائل من الجهات الحكومية تتصيد لرجالها الأخطاء مع أن نجاح المشروعات الاقتصادية يتطلب الجرأة والمبادرة وتحمّل المخاطر ، وما يستتبعه ذلك من احتمال الخطأ والخسارة ، ومن أمثلة عدم وضوح الرؤية ما أشرنا إليه قبلا من تقرير مسئولية الدولة عن تشغيل الشباب دون أن تضع الخطط الكفيلة لتخريج اعداد فى مختلف التخصصات بالقدر اللازم للاحتياجات المستقبلة .

وشجعت الحكومة تشتت الصناعة فى أنحاء البلاد دون تزويد المناطق الجديدة بمستلزمات الصناعة الحديثة ، وقامت سياسة الانفتاح على عدة مبادئ دون ادراك للتعارضات التى تخلقها ، ومن ذلك الازدواج الناجم عن تجميد أسعار منتجات القطاع العام ودخل المشتغلين فيها مع اطلاق حرية تحديد الاسعار فى القطاع الخاص والمشترك ومنح القطاع الخاص المشترك فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مزايا وحصانات دون مراعاة لطبيعة السلع والخدمات المنتجة . وأدى ارتفاع الدخول فى قطاع التجارة الخارجية بعد تحرير سوق الصرف واطلاق حرية تحديد الاجور والأسعار فى الشركات المشتركة إلى ازدواج هائل فى مستويات الدخول وزيادة كبيرة فى مدى التفاوت فى توزيع الثروة والدخل فى ظل التضخم وشيوع التهرب من الضرائب ونزعة الاثرياء إلى عدم احترام السلطة الآمرة العليا والقوانين السائدة .

وإنه وإن لم تتوافر لنا احصاءات دقيقة عن اتجاهات الدخل فإن هناك قرائن عديدة على ازدياد التفاوت منذ الانفتاح ، منها تراجع نسبة الاجور فى الدخل القومى ، وقصور فرص العمالة فى القطاعات المنتجة عن استيعاب الساعين إلى العمل ، فضلا عن ذلك السيل العارم من السلع والخدمات الكمالية التى تثير ثائرة الشباب وتزيد من الشعور السائد بالضياع لدى من لم تتوافر لهم فرص العمل فى المشروعات المشتركة أو فى دول الخليج .

وقد تعرض النظام الاقتصادى فى مصر بوجه خاص لصدمة عنيفة فى أعقاب سياسة الانفتاح والانتقال من نظام مغلق يقوم على تخطيط الموارد أصاب بعض النجاح ابتداء ، ثم لم تعد له صلة بالواقع إلى سياسة انفتاح لم يسمح لها بالسير إلى نهايتها المنطقية ، فقد تم خلالها تحريك أسعار الفائدة وإن ظلت سالبة مع استشراء التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وقفزت أسعار العقارات غير محددة الايجار وأسعار الأراضى قفزات لم تعرفها مصر فى تاريخها الحديث ، وسمح لأسعار السلع والخدمات فى القطاع الخاص والمشترك بالارتفاع ولأصحاب

الأعمال بتحقيق أرباح مالية فى ظروف الندرة القائمة . وحركت أيضا أسعار المنتجات الزراعية الحقلية ، ومن جهة أخرى ظل القطاع العام بمنأى عن السياسات السعرية الجديدة ، وفقد التخطيط احترامه ، وظل دور جهاز الثمن فى ذلك القطاع الكبير قاصرا عن اجتذاب الموارد والحد من الاستهلاك (وهى الوظائف الرئيسية لجهاز الثمن) فى ظروف تزايدت فيها السيولة النقدية بنسبة تناهز ٢٠ ٪ سنويا وقامت سياسة الحكومة بعد ١٩٧٣ على تدليل القطاع الخاص بعد أن ظل منبوذا لفترة طويلة .. وانتهز رجاله فرصة حرمان الاسواق من السلع الكمالية للتوسع فى الاستيراد أو فى إنتاج بدائل للسلع الاجنبية مع التحكم فى الاسعار ، وأثرى المشتغلون فى قطاع الاستيراد اثراء كبيرا ، ومن جهة أخرى ظل رجال القطاع العام وهو عماد الاقتصاد خارج الزراعة حائرين لا يدرون ما مصيره من التصفية أو البقاء ، وإذا كان القرار أن يبقى فما هو النظام الذى يسير عليه ، وقد مضى أكثر من خمس سنوات والدراسات تتوالى بشأن اسلوب ادارته دون أن يستقر المسئولون على رأى ، فهل من عجب أن تتزايد عدد الشركات الخاسرة وأن تتضخم أرقام المخزون السلعى على وجه يدعو إلى القلق .

وما كان الاقتصاد المصرى ليصمد للمشكلات التى عددناها دون أن ينهار نتيجة للتردى الذى لحقه منذ منتصف الستينات وما صاحب ذلك من تصاعد انفاق القوات المسلحة واعتمادات الخدمات والدعم وتوجيه قدر كبير من الاستثمار للمشروعات المظهرية ، وآخر مثال لها نفق سيناء الجديد ، لولا أن قيّض الله لمصر زيادة كبيرة فى إنتاج النفط إلى ٣٥ مليون طن وزيادة المصدّر منه إلى قرابة ١٠ ملايين طن ، وزيادة تحويلات المهاجرين إلى بليونى جنيه ، وحصيلة القناة إلى بليون جنيه ، وايرادات السياحة والمعونات الميسّرة من العالم الخارجى لاستيراد السلع وللاستثمار الجديد ، ورغم أن هذه الموارد مؤقتة ومن غير المؤكد استمرارها على النطاق الحالى فانها تتيح لنا فرصة فريدة خلال الجزء المتبقى من القرن الحالى

لاعطاء دفعة للاستثمار فى الموارد المادية والبشرية واستحداث مصادر جديدة للإنتاج وزيادة الصادرات .

ويتعين لذلك عدم تبديد تلك الموارد على الوجه المتبع حاليا لتمويل مستوى عال من الاستهلاك بل يجب الحفاظ عليها وتوجيهها للاستثمار المنتج ، ولا مناص من مواجهة جانب من أعباء الاستثمار فى الأوجة التى عددناها عن طريق خفض معدلات الزيادة فى الاستهلاك الخاص والعام وخاصة فى دعم أسعار السلع والخدمات الذى يمول على حساب الادخار ، ويؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة أو خفض الفائض من الموازنة الجارية الذى يجد طريقه إلى بنك الاستثمار القومى لتمويل التنمية .

والرأى لدينا أن اصلاح المسار الاقتصادى يتطلب وقف الادعاء بأننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الرخاء ، وتبصير الجماهير بحقيقة الموقف وضرورة الحد من الزيادة المطردة فى الاستهلاك الخاص والعام ، وليس المقصود بذلك خفض الاستهلاك الحالى للطبقات الكادحة محدودة الدخل بل القصد هو الحد من الاسراف الحالى فى استهلاك السلع الضرورية وشبه الضرورية مع خفض كبير فى استهلاك الكماليات حتى يمكن رفع نسبة ما يخصص من الزيادة السنوية فى الدخل القومى لتعويض استهلاك رأس المال القومى الذى أهمل وقتا طويلا ولزيادة الاستثمار حتى لا تواجه البلاد بنضوب بعض الموارد الخارجية التى أسهمت فى السنوات الاخيرة فى خلق جو من التفاؤل لا مبرر له ، وبعبارة أخرى إنه يقتضى أن يدرك رجال الحكم وأن يواجهوا الشعب بأن البدائل والاختيارات المتاحة حاليا هى :

البديل الأول :

استمرار الوضع الراهن ، أى زيادة الاستهلاك الخاص والعام باطراد فى ظل التوسع النقدى الذى عاشته مصر خلال السبعينات مع ملاحظة أن زيادة

الاستهلاك لم تمتد إلى الجميع بل حرمت منها الطبقات محدودة الدخل الأكثر فقرا والأسر التى لا يتوافر لها أكثر من عائل أو حيث لا يتوافر لرب الأسرة فرصة الجمع بين العمل فى القطاع العام والقطاع الخاص أو لحسابه الخاص وحيث لا تتلقى الأسرة عونا مستقرا من أحد أفرادها العاملين بالخارج .

ويستتبع هذا البديل التضحية بالتجديد والاحلال فى المرافق والقطاع العام والاستثمار الجديد وتدبير السكن المناسب وما يصاحب ذلك من زيادة الشكاوى وبخاصة بين الشباب وازدياد القلق والتخوف من المستقبل وبالتالى تصاعد الانحراف بينهم .

ويستتبع ذلك أيضا تبديد الزيادة التى أتيحت لمصر فى الموارد الخارجية (إنتاج البترول وتحويلات المهاجرين والقروض الميسّرة وحصيلة القناة والسياحة) فيما لاطائل تحته ولا يفيد الاجيال القادمة . ولقد سبق أن بيّنا أن هذه الموارد ليست متكررة أو مؤكدة مثل الإنتاج الزراعى والصناعى ، فالبترول قد ينضب معينه خلال الثانينات ما لم تظهر موارد مؤكدة جديدة ، وتحويلات المهاجرين تتعرض لتقلبات ولعوامل سياسية واقتصادية فى البلد المضيف لا نستطيع التحكم فيها ، وقد علمتنا التجارب أن المعونات الرسمية والقروض لا يمكن التعويل عليها لأنها خاضعة لقرار الدول المانحة للعون فى ضوء ولاء مصر لها وللحالة الاقتصادية السائدة فيها .. ومن هنا تتبين أهمية الاعتماد على النفس .

البديل الثانى :

هو زيادة الادخار القومى الخاص والعام عن معدله المنخفض الحالى والذى يقل عن مثيله فى دول نامية أخرى دخل الفرد فيها يقل عن دخل الفرد فى مصر ، وتخصيص المدخرات المعبأة للتنمية البشرية ودعم الرأسمال الإنتاجى والاجتماعى وزيادة المخزون ودعم جهاز البناء والتشييد وهو المسئول عن تنفيذ

نصف الاستثمار الجديد ، ويتطلب الأمر أيضا اعادة النظر فى السياسات الاقتصادية الأساسية .

أولا : سياسات الاستهلاك والادخار العائلى والخاص

من المسلّم به أن أحد شروط التوازن الاقتصادى للدولة أن يكون الاستهلاك القومى دون الإنتاج القومى حتى يمكن تحقيق نسبة من الادخار تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ تخصصها للاحلال والتجديد وللتوسع فى الإنتاج الذى بدونه لا يمكن رفع مستوى المعيشة ، وتظهر الحسابات القومية فى مصر أن الاستهلاك الخاص والعام كاد أن يبتلع الإنتاج القومى فى النصف الأول من السبعينات مما أدى إلى تضاؤل الادخار . وحدث بعض التحسّن فى النصف الثانى من العقد الماضى إلا انها اقتصرت على رفع نسبة الادخار إلى ١٥ ٪ على أحسن الفروض بما فى ذلك تحويلات المهاجرين ، وأصبحنا نموّل نحو ثلث الاستثمار الاجمالى الجديد عن طريق المعونات والقروض وبعض الاستثمار الخارجى الفردى .

وهذه الزيادة فى الادخار لازمة طالما تتجه الدولة إلى استثمار ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بقصد خفض نسبة ما يموّل عن طريق القروض الخارجية طويلة الأجل وعن طريق الاقتراض التضخمى من الجهاز المصرفى ويتحقق خفض معدل الزيادة فى الاستهلاك الخاص وتعبئة المدخرات بعد زيادة أوعيتها وتنوعها عن طريق :

(أ) رفع أسعار السلع الكمالية ونصف الضرورية إلى ما يقارب الأسعار العالمية وزيادة الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج وضرائب الاستهلاك عليها .

(ب) وقف الدعاية المسرفة لسلع الاستهلاك المعمرة فى الصحف والاذاعة والتليفزيون وهى دعاية تثير الحفيظة بين الطبقات .

(جـ) خفض معدلات الزيادة فى استهلاك الضروريات وتخفيض الدعم على

مراحل بقصد رفع أسعار تلك السلع .

إن استخدام جهاز الثمن للحد من الاستهلاك على هذا الوجه يعتبر من الأولويات الاقتصادية ، فمن المسلّم به أن انخفاض أسعار السلع يُغرى بالاسراف فى استخدامها كما يُغرى باستخدامها كبدائل لسلع أخرى أغلى ثمنا ، فرغيف العيش الذى يُباع بعشرة مليمات أى نحو ثلث تكلفته الكلية على أساس الأسعار العالمية للحبوب رغم زيادة الدخول النقدية ، يغرى على الاسراف فى استخدامه وزيادة ما يُلقى منه فى القمامة أو يُستخدم علفا نظرا لرخصه نسبيا إلى سعر الذرة وانخفاض أسعار الدواء يغرى بالاسراف فى تناول الادوية وتهريبها إلى الخارج ، وانخفاض أسعار المواصلات وبقاؤها أحيانا على مستوى ماكانت عليه منذ خمسين عاما لا يُحفّز الناس على الاقتصاد فى استخدامها ، والأمر كذلك فيما يتعلق بالمياه والكهرباء وسائر عناصر الطاقة .. الخ .

وفى السنوات الأخيرة نُشر عدد كبير من الدراسات التى تناولت موضوع الدعم .. وبقى اتخاذ القرار السياسى واقناع الناس عن طريق المؤسسات الدستورية والشعبية ووسائل الاعلام بضرورة خفض الدعم عن مستواه الحالى (٢٠٠٠ مليون جنيه) مع استمرار الجهود لتأمين وصوله إلى مستحقيه ، والتى لم تلق نجاحا يذكر حتى الآن ، والاقتراح التالى يفترض :

(أ) استمرار بعض الدعم طالما ظل معدل التضخم مقيسا بالارقام القياسية لنفقات المعيشة على حاله (١٢ ٪) لتأمين الحفاظ على مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود .

(ب) إلغاء الدعم على سائر السلع خلال فترة أقصاها خمس سنوات وخلال ذلك يدرس المختصون دراسة متأنية الاقتراح الخاص باستبدال ما يتبقى من الدعم كليا وجزئيا بزيادة فى رفع المرتبات والمعاشات والاعانات الاجتماعية لتعويض فروق أسعار السلع التى يستهلكها أصحاب الدخول المحدودة ..

وفيما يلى تفصيل لهذا الاقتراح الذى سبق أن تقدمت به وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد :

١ ـ إبقاء الدعم على نحو عشر من السلع الاساسية فى ميزانية الأسر محدودة الدخل : وهى الخبز والدقيق العادى والذرة والفول والعدس والبقول وسكر التموين والشاى والبوتاجاز وتبلغ اعتمادات دعم هذه السلع نحو بليون جنيه فى الموازنة الأخيرة أى ثلثا اعتمادات دعم السلع التموينية ونصف اعتمادات الدعم جميعا .

٢ ـ إلغاء الدعم فى الحال على الدقيق الفاخر (وتقدر اعتماداته بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه) .

٣ ـ تخفيض الدعم على سائر السلع التموينية تباعا بواقع ٢٠ ٪ سنويا بحيث يلغى تماما خلال خمس سنوات .

٤ ـ رفع أسعار خدمات المرافق وخاصة التليفون والبرق والكهرباء والنقل الداخلى إلى الحد الذى يكفل تغطية تكلفتها الكلية وإتاحة فائض للاحلال والتجديد ولضغط الطلب عليها .. نشير فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى أن إنتاج الكهرباء يزيد بمعدلات سنوية عالية حتى بلغ ١٩ بليون كيلووات / ساعة .. وبينما تبلغ تكلفة الكيلووات / ساعة ستين مليما يباع الجانب الأكبر من الإنتاج بأسعار تتراوح بين ثلاثة مليمات وثمانية عشر مليما ، وأقله بأسعار تقارب تكلفة الإنتاج .

٥ ـ إلغاء الدعم خلال فترة أقصاها خمس سنوات على السماد والمبيدات الحشرية وسعر فائدة التسليف الزراعى وسائر المدخرات الزراعية ، نظرا لما قررته الحكومة فى السنوات الاخيرة من زيادة كبيرة فى أسعار المحاصيل الحقلية ومن اعفاءات ضريبية لا مبرر لها لصغار الملاك .

٦ ـ السماح لشركات القطاع العام برفع أسعار منتجاتها تباعا لكى تغطى خسائرها وتحقق دخلا لتمويل الاحلال والتجديد والتوسع . وينطبق ذلك بصفة خاصة على السلع المعمّرة المدعمة دعما ظاهرا أو مستترا بينما لا يمكن أن تدخل بحال من الاحوال فى عداد السلع التى تستهلكها الطبقات محدودة الدخل والتى يعنينا أمرها مثل السيارات وأجهزة التكييف والثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو والتليفزيون ... وسوف نقتصر على ذكر مثال واحد هو سيارات شركة النصر التى تباع بسعر يقل عن التكلفة الفعلية بنحو ألف جنيه طبقا لما نشر مؤخرا (أواخر سنة ١٩٨١) ، وتقترح إلغاء هذا الدعم وأمثاله فورا .. وبالمثل نقترح رفع الضرائب على السجائر المحلية والمعلبات التى لا يمكن بحال اعتبارها من السلع الضرورية .

٧ ـ العودة إلى المبدأ الذى كان متبعا عند اقرار الدعم فى بادئ الأمر وهو تدبير موارد اضافية لتمويل الزيادات المنتظرة فيه . ولذا نقترح مضاعفة أسعار البنزين فى الحال وموالاة الزيادة تباعا فى أسعار المشتقات البترولية بقصد خفض الدعم المستتر ولكبح الزيادة فى الاستهلاك التى تناهز ١٥ ٪ سنويا فى الوقت الحاضر.

ويقوم هذا الاقتراح على أساس أن الطبقات العاملة محدودة الدخل لا تستهلك قدرا كبيرا من المشتقات البترولية المدعمة ولا تشكل نسبة كبيرة من ميزانية الأسرة . هذا ، ومن المعروف أن المشتقات البترولية تباع فى مصر بما يناهز ١٥ ٪ من الاسعار العالمية بل أن المازوت يباع بما يناهز ٦ ٪ تقريبا من أسعاره العالمية بينما تتحمل الدولة الدعم المستتر على الاستهلاك المحلى من المشتقات بما يعادل ٢٥٠٠ مليون جنيه حسب البيانات المنشورة .

ويترتب على تنفيذ هذه المقترحات خفض اعتمادات الدعم الطائلة

والاقتصاد فى استعمال تلك السلع النادرة واحتواء الاستهلاك فى حدود معقولة وبالتالى إلى خفض التمويل الحكومى بالعجز والحد من الاقتراض من الجهاز المصرفى الذى كان المصدر الأول للتضخم خلال السبعينات .

وأخيرا وليس آخرا تؤدى إلى عودة جهاز التثمين إلى القيام بدوره الذى استهدفته سياسة الانفتاح وورقة أكتوبر كأحد الأسلحة الادارية لضغط الاستهلاك وتوجيه الاستثمار .

وقد تثار الاعتراضات على هذا الاقتراح بمقولة إنه سوف يثير ثائرة الشعب .. ويرد على ذلك إن سياسة الثورة أدت إلى زيادة فى الأجور النقدية جميعا بينما تم تثبيت أسعار السلع الضرورية ذائعة الاستهلاك . وتحملت الحكومة نفقات طائلة لتزويد ذوى الدخل المحدود بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى مجانا أو بثمن بخس على نطاق لم تعرفه البلاد من قبل . ولقد قامت دول أخرى مثل بولنده والسودان بتخفيض الدعم ومضاعفة أسعار السلع لمواجهة الازمات الطاحنة التى تواجهها .. ولاشك لدينا أن خفض الدعم على الوجه المقترح يكون أكثر قبولا لو عملت الحكومة على تحميل أصحاب الدخول العالية بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وبنصيبهم العادل التصاعدى من الانفاق العام ، وطالما قام رجال السياسة فى المستويات العليا بتبصير الشعب بالاختيار الذى يواجه البلاد من اضطراد الزيادة فى الاستهلاك الخاص والعام وبين تمويل الاستثمار لتدبير فرص العمل للساعين له ولتوفير المسكن الصالح وتحسين ظروف البيئة .

بقيت كلمة أخيرة عن بعض مظاهر الاسراف فى الاستهلاك الخاص فى حياتنا الاجتماعية يحسن التخلص منها وهى الاسراف فى الانفاق على حفلات الزواج والجنازات ، وقد يكون من غير المقبول شعبيا أن نضع قيودا أو نفرض الضرائب على السرادقات التى تقام للتعزية يوم الوفاة والمناسبات التالية .. ولكن يتعين

الايحاء إلى رجال الدين بتوعية الناس إلى أن هذه التقاليد مخالفة للأديان وحثهم على الحد من هذا الضرب من الإنفاق المظهرى الذى يحمّل الناس أعباء جساما وتؤدى الى تبديد المدخرات وقد تدفعهم إلى الاستدانة .

غير أنه يمكن الحد من الانفاق على حفلات الزواج وما اليها برفع سعر الضريبة التى تجبى على الحفلات التى تقام فى الأماكن العامة وتتسم بالبذخ المفرط إلى ١٠٠ ٪ من قيمة الفاتورة إذ لاشك فى أن مظاهر الاسراف هذه تثير حفيظة الطبقات الكادحة .

(ب) خفض الاستهلاك العام

خلصنا فيما تقدم إلى ضرورة العمل الجاد لاحتواء معدل الزيادة فى الاستهلاك الخاص فى حدود تقارب نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان وخفض الدعم على السلع والخدمات تباعا ووقف الدعاية العارمة للسلع الكمالية فى وسائل الاعلام ، غير إنه يقتضى أيضا ومن باب أولى خفض بعض أبواب الانفاق العام وخفض نسبة الزيادة فى البعض الآخر حتى نحقق فعلا خفض عجز الموازنة الجارية ثم زيادة فائضها بقصد تدبير موارد اضافية للاستثمار وخلق فرص العمالة المنتجة لنحو أربعمائة ألفا يدخلون سوق العمل سنويا لأول مرة وخفض بعض البطالة المقنعة وتدبير سكن مناسب للشباب ، ونقترح :

١ ـ تثبيت اعتمادات الدفاع التى تستنفذ حاليا نسبة كبيرة من الايرادات العامة ونصف العون الثنائى الخارجى ونسبة اعتمادات الدفاع إلى الدخل القومى تفوق ضعف النسب المماثلة فى الدول العظمى ، بينما كان المتوقع أن تنخفض الاعتمادات بعد اتفاقية السلام .

٢ ـ خفض معدل الزيادة فى الانفاق على الخدمات الحكومية بعد التوسع الكبير فيها منذ الخمسينات ، ونقترح على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) خفض عدد السفارات إلى النصف خلال العقد القادم بدءا بأمريكا اللاتينية وآسيا ، وتجميع عدد من الدول المتاخمة تحت اشراف سفارة واحدة وخفض عدد الموفدين للتمثيل فى البعض الآخر.

(ب) رفع النصاب الخاص بالتقاضى بعد أن بلغ عدد القضايا القائمة ٧ ملايين ، وقصر الالتجاء إلى القضاء العالى فى أضيق الحدود وزيادة محاكم القاضى الواحد .. الخ .

(جـ) خفض معدل الزيادة السنوية فى اعتمادات التعليم فى مراحله الأولى بعد أن تحسّنت نسب الاستيعاب مع التركيز لفترة على خفض نسب التسرب ورفع المستوى ، ويحسن اعادة النظر فى خفض عدد الكتب المدرسية وحجمها وعدد الكراسات التى توزع على التلاميذ ، وغير ذلك من مظاهر الاسراف . ويقتضى أيضا خفض عدد المقبولين فى الكليات والمعاهد العليا النظرية بعد أن زاد عدد طلبة الجامعات والمعاهد إلى قرابة نصف مليون يمثّلون نسبة إلى عدد السكان تفوق مثيلاتها فى كثير من الدول المتقدمة ، ويستتبع ذلك أيضا وقف انشاء جامعات ومعاهد عليا جديدة فى الوقت الحاضر.

(د) وقف النزعة فى تقليد انماط العلاج الطبى السائدة فى الدول الغنية وانشاء المستشفيات فى القاهرة والاسكندرية على أحدث طراز والمزودة بأحدث الآلات لعلاج الفئات ذات النفوذ وذوى الدخل المرتفع بدلا من التركيز على رفع كفاية المستشفيات العامة فى الريف وعلاج امراضه المتوطّنة .

(هـ) إعادة النظر فى الهيئات والمؤسسات التى تكاثرت مؤخرا دون دراسة متأنيّة مثل المجالس المتخصصة وهيئة المستشارين ومجلس الشورى والبنوك الحكومية التى لا طائل من قيامها وهيئات الرقابة على النشاط

الاقتصادى والمجالس العليا التى قلّما تجتمع وهيئات البحث العلمى وأقسام الدراسات العليا فى الكليات النظرية .

(و) الحد من الزيادات المتلاحقة فى اعتمادات رفع المعاناة وزيادة المرتبات والاعانات وما فى حكمها وفى منح الاعفاءات الضريبية السخية وخاصة بعد أن تراخت الضغوط التضخمية .

(ز) الحد من الانفاق على الحفلات والمهرجانات والاستقبالات الرسمية والمؤتمرات فى الداخل والخارج .

(حـ) خفض اعتمادات مؤسسات الاعلام ، إذ المشاهد أن الجرائد تستهلك كميات متزايدة من الورق المستورد بالعملات الصعبة بأسعار تضاعفت كثيرا فى السنوات الأخيرة وتُحمّل الدولة عبئا ثقيلا فى دعم أسعاره وتخصص للاذاعة والتليفزيون اعتمادات كبيرة للمواد المستوردة وتستهلك الكهرباء فى الارسال والاستقبال فضلا عن الكهرباء التى تُستخدم فى تشغيل أجهزة الراديو والتليفزيون ، وإذا كان مُستساغا فى الدول الغنية أن تصدر الصحف والمجلات بعدد كبير من الصفحات وأن يستمر بث الاذاعة والإرسال التليفزيونى لفترات طويلة فليس مقبولا فى مصر ـ وهى دولة نامية فقيرة ـ أن تصدر الصحف بأكثر من ثمانى صفحات من الحجم الكبير ولا المجلات فى أكثر من ١٦ صفحة من الحجم الصغير وأن يظل بث الاذاعة طوال النهار والتليفزيون إلى ما بعد الساعة الواحدة صباحا فهذا اسراف لا مبرر له ، بينما نجد مثلا أنه فى النمسا يبدأ الإرسال التليفزيونى فى السادسة مساء وينتهى فى الساعة الحادية عشرة بينما هى دولة غنية بالمقارنة بمصر. ولذا نقترح :

١ ـ خفض عدد الصحف والمجلات بعد أن زاد فى السنوات الأخيرة بينما

مواردها تكاد تكون متشابهة ، فضلا عن تكاثر المجلات الخاصة بكرة القدم مثلا نحو سبعة وهو أمر يثير السخرية .

٢ ـ خفض عدد صفحات الجرائد اليومية إلى ثمانية من الحجم الكبير والمجلات إلى ستة عشر صفحة من الحجم الصغير .

٣ ـ خفض أوقات الاذاعة والتليفزيون خلال النهار وتوقفها فى الساعة ١١ مساء .

٤ ـ ويتصل بذلك ايضا انتهاء العمل فى دور اللهو والترفيه فى الساعة ١١ مساء لخفض استهلاك الطاقة .

(ط) وهناك ناحية أخرى تتصل بهذا الموضوع وهى نشر اعلانات الوفيات فى الصحف والاطالة فى سرد أسماء الاقارب ممن بلغوا مركزا مرموقا أو اصابوا ثراء عريضا بقصد المفاخرة ونشر التعازى فى وفاة أقارب الوزراء ورؤساء مجالس ادارة الشركات وازجاء التهنئة لكبار المسئولين بمناسبة التعيين أو الترقية على صفحات الجرائدة وبالمثل زادت المساحات المخصصة فى الصحف للتهنئة بالزواج والمناسبات الاخرى .. وهذه جميعا فى تصورنا من علامات التخلف قلما نجد لها مثيلا فى الدول المتحضّرة ويجب الاقلاع عنها لما تتضمنه من اسراف ، وطالما تتقاضى الصحف أجور هذه الاعلانات فإنه لا يعنيها فى كثير أو قليل إن كان استيراد الورق يكلّف البلاد مبالغ طائلة بالعملات الصعبة ، والمقترح الحد من هذه الاعلانات وتعويض الصحف برفع سعر البيع وزيادة رسوم الاعلان .

هذه أمثلة تشير إلى بعض نواحى التبذير ووسائل الاقتصاد فى الاستهلاك ويقتضى الامر تمحيص أبواب ميزانية السيادة حيث توجد ولاشك نواح أخرى من الانفاق المظهرى يمكن إلغاؤها أو تخفيضها ، ويستطيع المشرفون على الموازنة

العامة الكشف عنها مع الاستعانة بتقارير ديوان المحاسبات التى تحدد نواحى الاسراف ، ولا يجوز أن نقلّل من أهمية أية اعتمادات يمكن التوفير فيها بدعوى انها تتناول مبالغ تافهة نسبيا إلى حجم الانفاق العام إذ هناك هدف أسمى من ذلك وهو أن تضرب الحكومة المثل وتكون القدوة فى السير قدما فى الحد من الاسراف فى كل مظاهره .

ثانيا : سياسات الاستثمار

أشرنا قبلا إلى أن الخطة تقوم على استثمار ما يناهز ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وهذا قدر معقول ممكن التحقيق . ويتم الاستثمار عن طريق الحكومة والهيئات والقطاع العام والقطاع الخاص والمشترك . ونناقش فيما يلى مشكلات القطاع العام ونتقدم ببعض المقترحات لاصلاح مسار الاستثمار الخاص والاجنبى .

(أ) القطاع العام :

يمثل القطاع العام رأسمالا قوميا طائلا والجانب الأكبر من قطاع الاعمال المنظم خارج الزراعة وله الغلبة فى الصناعة والتجارة الخارجية والنشاط المصرفى والنقل ، وسوف يظل فى اطار الملكية العامة حتما لأمد طويل ، وبخاصة لأن المقترحات المتواضعة لبيع جانب من حيازة الحكومة فى أسهم الشركات المشتركة ، أو تحويل بعض الوحدات التى تملكها الحكومة إلى شركات مشتركة باسهام من رأس المال الأجنبى ، لم تلق قبولا عاما ولم تجد طريقها إلى حيّز التنفيذ على نطاق يذكر وخاصة بعد معارضة مجلس الشعب لبعض المقترحات وإنه ـ وإن كان التأميم أحد أهداف المبادئ والنظم الاشتراكية ، وإن له محتوى ايديولوجيا فإننا ننظر إليه هنا على أساس أن القطاع العام المؤمم يمثل رأسمالا ضخما يقتضى حسن استخدامه ، وادارة وحداته على أسس سليمة وعلاج ما تسرّب إليه من مثالب منذ منتصف الستينات . ترجع فى المقام الأول إلى سياسات

اقتصادية وادارية خاطئة فرضتها الدولة وحملت وحدات القطاع خسائر كبيرة . والحاجة ماسّة الآن إلى اتخاذ القرارات السياسية لإعادة الأمور إلى نصابها .

وفيما يلي أهم مقترحات الإصلاح التى نقترحها من منح رجال الادارة العليا فى القطاع ـ بعد تنحية غير الاكفاء منهم ـ مزيدا من السلطات فى تحديد الاسعار والعمالة وتأمين حصول الوحدات على السلطات فى تحديد الاسعار والعمالة وتأمين حصول الوحدات على الموارد لتمويل التجديد والتوسع خاصة وإن زيادة الموارد الخارجية فى الوقت الحاضر تتيح فرصة فريدة لتحقيق ذلك الهدف .

أولا : يجب أن تضفى الحكومة على رجال الادارة العليا فى وحدات القطاع سلطة تحديد أسعار السلع والخدمات فى مستوى يكفل تغطية التكلفة الكلية مع مراعاة أسعار البدائل ويسمح باحتجاز جانب من الايرادات الاجمالية لتمويل التجديد والتوسع ، وقد اصبح الاعتماد على جهاز الاسعار فى توجيه الاستثمار وفى الموازنة بين العرض من السلع والطلب عليها أمرا لازما بعد أن فقد التخطيط الشامل فعاليته . وإذا ما شاءت الحكومة لاعتبارات اجتماعية تحديد أسعار إحدى السلع فى مستوى يقل عن التكلفة لوجب أن يتم ذلك فى مرحلة التسويق أى بعد أن تحصل الوحدات على السعر الذى تحدده حتى تظهر حساباتها النتائج الحقيقية للنشاط والتى يمكن فى ضوئها الحكم على مدى نجاح الاستثمار وكفاية الادارة . ويجب أن تلغى فى الحال عمولات الادارة والأتاوة التى تفرض على الوحدات لصالح بنك ناصر أو لشراء سندات حكومية .. الخ ، ولا يقصد بذلك أن تقبل الدولة أسعار التكلفة فى وحدات القطاع العام كأساس للتسعير دون بحث ، إذ يتعيّن تقييم مدى نجاح الادارة فى خفض التكلفة وخفض نسبة العادم ومدى النجاح فى التصدير . وإذا ما ظهر أن التكلفة عالية جدا بالقياس إلى التكلفة فى دول تماثل ظروفها ظروف مصر وتبدد الأمل فى اصلاح الحال

لوجب إعادة النظر فى استمرار الوحدة خاصة وأن القطاع العام ورث عددا كبيرا من الشركات الخاسرة فى غمرة التأميم الشامل وانتقلت اليه ملكية وحدات صغيرة الحجم فى النواحى الفنية والتسويقية آلاتها ومعداتها بالية وكان من الافضل اعادتها للقطاع الخاص ، وأقدمت الحكومة على الاستثمار أحيانا فى صناعات مظهرية كانت نسبة المكوّن الاجنبي فى تكلفتها عالية وقدرتها على استيعاب العمالة محدودة .

ومن جهة أخرى تقتضى اعتبارات ترشيد التكلفة اعادة النظر فى أسعار عناصر الإنتاج التى تقدمها الدولة للقطاع بثمن بخس كالكهرباء (وخاصة للشركات الكبرى المستهلكة) والمازوت وأجور نقل البضائع وأسعار الفائدة التفضيلية وبيع العملات الاجنبية لها بأسعار صرف صورية تقل كثيرا عن أسعار التوازن وهذا أمر هام وخاصة فيما يتعلق بأسعار الوقود . إذ أن انخفاض سعر بيع البترول ومشتقاته والكهرباء عن الاسعار العالمية يشجّع على انشاء صناعات مكثّفة لاستخدام الوقود بدلا من الاقتصاد فيه .

ثانيا : لا معنى لإقرار مبدأ مسئولية رجال الادارة العليا فى وحدات القطاع العام عن التكلفة وحسن الادارة ما لم نضفى عليهم ايضا سلطة اختيار عناصر الإنتاج من رأسمال وعمالة ومواد أولية أو وسيطة فى ضوء الاعتبارات الفنية وتقلبات الأسعار ، بحيث لا يرغمون أو يوحى اليهم بتشغيل عمال يزيدون عن الحاجة أو يسلب من المشرفين حق تأديب العاملين واقرار النظام ـ ذلك لأن الاسراف فى التعيين هو احد العوامل الهامة فى خفض انتاجية العامل فى القطاع الصناعى وهى الظاهرة الهامة التى تعانى منها مصر حاليا . وفضلا عن هذا الأثر المباشر فإن تكدس العاملين ممن يتقاضون اجورا ولا ينتجون أو يلحقون بأعمال تافهة مفتعلة يشيع الشعور بالتسيّب ويضعف الروح المعنوية ، ومهما يكن من أمر فإن ارهاق وحدات القطاع بفائض من العمالة يتعارض مع قصور العمالة فى

قطاعات التعليم وفى الخدمات الحكومية المتصلة مباشرة بالجمهور وفى الحرف .

وفى أواخر السبعينات سمح لرجال القطاع العام وبعض المرافق بسلطات حرموا منها طويلا .. وبعد جمود الأسعار حدث رفع تدريجى لأسعار منتجات القطاع العام وخدمات المرافق وفجأة ألغيت هذه القرارات جميعا وعادت الأمور سيرتها الأولى وكذلك سمح برفع المرتبات ومنح الحوافز والبدلات مما أدى إلى مضاعفة اعتمادات الاجور وما فى حكمها فى بعض القطاعات غير أن معايير تقدير الحوافز وتقييم الأداء كانت خاطئة فازدياد أرباح البنوك فى ظروف التضخم مثلا لا ينهض قرينة على حسن الاداء وزيادة الإنتاج من سلع معيبة أو سلع تراخى الطلب عليها تضاف إلى المخزون ، لا يصح أن تعتبر مبررا لمنح الحوافز بدعوى زيادة الإنتاج .

ثالثا : يجب علاج عجز الموارد المالية لبعض شركات القطاع العام بعد أن أهملت الدولة تزويدها بالموارد بالعملة المصرية والعملات الاجنبية اللازمة للتوسع وبقدر كاف من رأس المال العامل حتى لا تضطر إلى الاعتماد على الجهاز المصرفى بدرجة أدت إلى اختلال التوازن بين الموارد الذاتية وبين القروض . ويأتى قبل اصلاح هذا الخلل تسوية المراكز المالية لشركات القطاع قبل بعضها البعض وقبل الحكومة والهيئات العامة مع اجتناب تأخر سداد المستحقات وقتا طويلا . وقد حدث بعض التحسّن فى تزويد شركات مختارة فى القطاع بالموارد لتجديد الآلات والمعدات التى تجاوزت عمرها الافتراضى (حلج القطن ، الغزل والنسج والأسمنت) إلا أن الأمر يقتضى الشمول . ويجب اجتناب مطالبة الشركات بتمويل المشروعات الجديدة من مواردها الذاتية التى لا تتوافر لها . ومن ثم يتضخم حجم المشروعات تحت التنفيذ التى لا تحصل على التمويل الاضافى لإنجازها ، وتظل أرقامها جاثمة على ميزانية الشركات وتؤدى إلى انخفاض نسبة

العائد السنوى إلى الموارد . وتقتضى المبادرة بعلاج هذه المشكلة المزمنة حتى لا يتكرر فى المستقبل ظهور طاقات عاطلة على نطاق واسع أو يتوقف الإنتاج فى بعض الصناعات الهامة .

رابعا : اتسم تاريخ الاشراف على شركات القطاع العام بتغييرات مفاجئة عشوائية ألحقت الاضطراب بأعمالها ، فتوالت عليها المؤسسات العامة ثم النوعية (التى بلغ عددها ٤٠ أو يزيد) ثم مجالس القطاع التى نقلت الاشراف إلى الوزراء وعهد بالاشراف أحيانا إلى وزارات لا دراية لها بمشكلات الإنتاج ولا تتوافر لها الكفايات اللازمة للادارة الاقتصادية ومن ذلك اشراف وزارة الثقافة على شركات الورق والطباعة واشراف وزارة الصحة على شركات الادوية والمستحضرات الطبية .

والمقترح إلغاء مجالس القطاعات وإعادة تجميع وحدات القطاع فى خمس مؤسسات نوعية أو شركات قابضة : إحداها للغزل والنسيج وأخرى للصناعات الغذائية وثالثة للصناعات الكيمائية ورابعة للصناعات الهندسية ومؤسسة خامسة تشرف على الوحدات التى يصعب تبويبها فى اطار المؤسسات الاربعة . وتختص المؤسسات بالوظائف التى تتولاها عادة الشركات القابضة وأهمها الاشراف الفنى ومتابعة التكلفة ومقننات الإنتاج ونسب العادم والعمالة وتحقيق التخصص بين الشركات والعمل على توحيد نماذج سلع الاستهلاك ، وبحث احتياجات التمويل والتجديد وتقديم الارشاد الفنى للشركات . وهكذا يقتصر دور الوزارات على التخطيط وتكون المؤسسات همزة الوصل بين الوزارات وشركات القطاع ويتعيّن أن يراقب مجلس الوزراء سير الامور حتى لا يقحم الوزراء أنفسهم فى المشكلات اليومية للوحدات .

خامسا : نوصى بتصفية الوحدات التى لا أمل لها فى الصمود لتراكم الخسارة أو تحوّل الطلب عن منتجاتها أو لأن آلاتها أصبحت بالية ولا جدوى

اقتصادية من تجديدها ، ولاشك أنه لا ضرورة للإبقاء على وحدات تظهر خسائر فادحة تتحملها الدولة سنة بعد أخرى دون أمل فى تحول مقدراتها ، ونحن ندرك أن الحافز على الإبقاء عليها كان خوف البطالة ، إلا إنه يمكن للهيئات المختصة بالعمالة تدبير عمل مناسب لمن يستغنى عنهم خلال فترة زمنية يحصلون خلالها على اعانة بطالة نقدر أن تكاليفها الكلية ستكون أقل حتما من الخسائر.

سادسا : نقترح بيع عدد من وحدات القطاع العام وخاصة تلك التى يتوقف نجاحها على الاتصالات الشخصية والحافز الفردى مثل شركات السياحة والفندقة واعمال الشحن والتخليص والوحدات الصغيرة التى يقوم استغلالها على وجه أحسن لو تولاها القطاع الخاص أو تحال إلى شركات مشتركة تكون الادارة فيها لرجال القطاع الخاص.

سابعا : رددت الجرائد مؤخرا أن قيمة المخزون السلعى لدى شركات القطاع العام تناهز اربعة بلايين جنيه ، ويتطلب هذا الوضع المخيف تحقيقا شاملا لأسباب التكدس ، وخلال ذلك يقضى بتصريف المخزون فى الداخل والخارج مع تحمل الخسارة اجتنابا لتجميد الموارد وتحمّل مصاريف التخزين والتأمين وفوائد القروض المصرفية فضلا عما يصيب البضائع من تلف بمرور الوقت. والمعروف أن اعتبارات الادارة الرشيدة تقتضى الحد من الخسائر عند تغيير الظروف وعدم التمسك بأسعار لا يمكن معها تصريف المخزون. والراجح أن دراسة أسباب تكدس المخزون لابد وأن تظهر دلالات قاطعة على مواطن الضعف فى ادارة القطاع ، وهذا أول الطريق إلى الاصلاح ، ويتطلب ذلك تغيير العقلية السائدة بأن زيادة الإنتاج هى الهدف الأول فى مقام الأولويات دون النظر إلى جودته وامكان تصريفه. إذ المشاهد أنه فى السنوات الأخيرة لم توجّه عناية كافية لجودة الصنف ومطابقته للمواصفات ومراقبة الإنتاج من حيث الكيف مما ادى إلى اعراض المشترين والمستوردين الاجانب عن المنتجات المحلية. ولا معنى لمنح

حوافز عن إنتاج كاسد أو تالف . ونقترح اشتراك ممثلى النقابات واعضاء مجالس الادارة من العاملين مع المسئولين فى كل وحدة لتخفيض الخسائر الناجمة عن إنتاج سلع رديئة الصنف ولتقدير أسس سليمة للحوافز .

ثامنا : يجب النظر فى منح حوافز خاصة لرجال الادارة العليا تحدد بنسبة من الارباح بالإضافة إلى النصيب العادى للعمال .. إذ يتوقف الجانب الاكبر من النجاح على جهودهم وقدرتهم على التجديد فى الإنتاج والتسويق وخفض التكلفة .. وفى ذلك أيضا ما يحفزهم على البقاء فى أعمالهم دون التطلع باستمرار إلى عمل يعود عليهم بدخل اكبر فى القطاع الخاص والمشترك أو فى الخارج .

تاسعا : يقتضى إعادة النظر فى الزيادات السنوية فى الاجور وما فى حكمها بطريقة أوتوماتيكية دون النظر للنتائج ، وأن تقتصر الزيادات لفترة على تعويض الارتفاع فى الرقم القياسى لنفقات المعيشة وهو الرقم الذى يعكس ارتفاع الضروريات . والراجح أن تنفيذ المقترحات السابقة سوف يجعل القطاع العام قادرا على أن يعمل بنجاح وأن ينتج بتكلفة معقولة ويواجه المنافسة .. ونتوقع معها زيادة الإنتاج الصناعى نحن فى مسيس الحاجة اليها بالإضافة إلى التوسع فى القطاع الخاص والمشترك ، ويتطلب الامر أيضا وقف الحملات على القطاع ورجاله والتى تستند إلى احصاءات عن الخسائر المتراكمة تتضمن خسائر ناتجة عن توقف العمل فى هيئة القناة وشركاتها سبعة أعوام ، وتوقف العمل فى وحدات القطاع فى منطقة القنال وسيناء فى أعقاب الحروب وما صاحبها من تدمير والخسائر الناتجة عن السياسة العامة مثل تحديد الاسعار دون المستوى الذى يغطى التكلفة .. الخ .

(ب) الاستثمار الخاص والمشترك :

خلصت دراسة لمسار الاستثمار فى اطار القانون ٤٣ / ١٩٧٤ إلى أن :

١ ــ أرقام الاستثمار المنشورة مبالغ فيها ويشوبها الازدواج إذ تشمل رءوس اموال

البنوك وشركات الاستثمار الجديدة وقروضها بينما تظهر هذه كاستثمار فى ميزانيات الشركات المقترضة ، كما تشمل قيمة الاراضى والمبانى والآلات التى يقدمها الشريك المصرى ولا يجوز بحال اعتبارها استثمارا جديدا وتتضمن استثمارات طائلة فى مشروعات ظلت لسنوات طويلة حبرا على ورق .

٢ ـ قدم المصريون نسبة كبيرة من التمويل (رءوس الاموال والقروض) بينما كان النصيب الاجنبى محدودا فيما خلا عدد قليل من مشروعات الداخل التى بدأت الإنتاج وأسهم القطاع العام بنصيب كبير فى المشروعات المالية والفندقة وفى الشركات الصناعية المشتركة ، وهو المسئول عن ذلك العدد القليل من المشروعات ذات النفع العام المؤكد : سكر البنجر والاسمنت .

٣ ـ إن العمالة المحققة فى مشروعات الداخل والمناطق الحرة ضئيلة والكثافة الرأسمالية عالية ومن ثم لا ينتظر أن تسهم فى زيادة العمالة مستقبلا بنصيب يذكر بينما هى أهم الأهداف القومية .

٤ ـ تركز الاستثمار فى قطاعات غير رئيسية كان من المتصوّر قيام معظمها حتى لو لم يصدر قانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣ مثل الفندقة والاسكان الفاخر والادارى وصناعات سلع الاستهلاك الكمالية والمياه الغازية وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية والطعام الفاخر التى تطلبها قلة من سكان مصر تستأثر بالدخول العالية .

٥ ـ لم تحقق بعض أهداف القانون وخاصة استجلاب رءوس الأموال الاجنبية المقترنة بتكنولوجيا متقدمة ، وإن حدث ذلك ففى قطاعات لايقع انتاجها فى المقام الأول من الاولويات القومية .

٦ ـ حدثت زيادة خطيرة فى عدد المنشآت المالية بشتى انواعها والتى يقوم عملها الرئيسى على تمويل التجارة الخارجية ولا تسهم بنصيب يذكر فى تمويل

الاستثمار عن طريق الاشتراك فى رأس المال أو الاقراض طويل الأجل ومتوسطه فيما خلا مشروعات الكماليات .

ونقترح ما يلى لإصلاح المسار فى ضوء التجربة :

١ ـ قصر المزايا والحصانات وبخاصة الاعفاءات من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومن الرسوم الجمركية على :

(ا) قطاعات الاستثمار التى تحددها قائمة منشورة يعتمدها مجلس الوزراء تنتظم سلعا وخدمات ضرورية للسواد الأعظم من السكان وسلعا استراتيجية للتنمية مثل الأسمدة والمبيدات ومواد البناء والمواد الغذائية التى تتوافر عناصر انتاجها فى مصر وعلى شركات المبانى الشعبية سابقة التجهيز .

(ب) قصر المزايا والحصانات التى أوردها القانون على الاستثمار فى المناطق النائية وفى الريف أملا فى تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وتخفيف تكدس السكان وتركز المشروعات فى القاهرة والاسكندرية .

(جـ) الصناعات التى تصدر نسبة عالية (٢٥ ٪ على الأقل) من انتاجها للخارج ، ولا يعتبر حرمان المشروعات الاخرى من مزايا القانون مانعا من قيام صناعات لا تتوافر فيها الصفات المشار لها هنا . وليس هناك من حائل دون قيامها وقد قامت من قبل فى الحدود الضيّقة التى يأتى فيها الاستثمار الاجنبى للدول النامية إلا أنه لا مبرر مطلقا لمنحها المزايا التى تضمنّها القانون .

٢ ـ لما كان تشجيع الاستثمار الخاص احد الأهداف المعلنة للدولة فيجب أنْ يتم ذلك دون تفرقة بين مصادر التمويل وبين الاستثمار القديم والجديد . ونوصى على سبيل المثال باعفاءات ضريبية فى حدود معلنة على الاستثمار الذى يتم من الارباح غير الموزعة فى أوجه النشاط التى تتضمنها القائمة

وعلى الواردات من الآلات والمعدات المتصلة بذلك الاستثمار .

٣ ـ العودة بالمناطق الحرة وهى بمثابة مخازن استيداع إلى الدور الذى كان يقصده المشرع أصلا بحيث تنتظم صناعات التجميع ومشروعات صناعية أخرى يقوم عملها الرئيسى على التصدير مستغلة الموقع الجغرافى الفريد لمصر . هذا ويلاحظ أن العدد القليل من المصانع الذى أنشئ فى المناطق الحرة يستهدف البيع للسوق المحلى وحده .

٤ ـ اعادة النظر فورا فى المنطقة الحرة ببورسعيد بعد أن أصبحت مستقرا مواتيا للتهريب واسع النطاق .

ثالثا : السياسات المتصلة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

زادت قيمة واردات مصر فى السنوات الاخيرة بمعدلات عالية تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ سنويا .. كما زادت أيضا من حيث الكم أى بعد استبعاد أثر ارتفاع الاسعار العالمية ، وقد أمكن تمويل عجز الميزان التجارى من حصائل النفط وتحويلات المهاجرين والمعونات وايراد القناة والسياحة . ولما كانت هذه ايرادات لا تتسم بالثبات فى ظروف العالم الحالية والمستقبلة فالأمر لذلك يقتضى الاعتماد على النفس واتباع سياسات جادة لخفض معدل الزيادة فى الاستيراد عامة وضغط استيراد السلع الاستهلاكية وزيادة ما يخفض من موارد لتمويل استيراد الآلات والسلع الوسيطة .

وحيث إنه تقرر الحفاظ على سياسة الانفتاح فهناك وسيلتان للتأثير فى حجم الاستيراد :

الأولى : خفض معدلات التضخم والزيادة فى الدخول النقدية التى يجد جانب منها طريقه حتما إلى زيادة الطلب على الواردات وبخاصة فى ضوء تفضيل

الجماهير للسلع المستوردة الذى خلقته سياسة الانفتاح والدعاية العارمة للواردات .

والثانية : هى زيادة الضرائب الجمركية وما فى حكمها على الواردات الكمالية وإلغاء الاعفاءات التى زادت مؤخرا بشكل ملحوظ . ويتعين النظر بوجه خاص إلى الظاهرة المثيرة للخوف وهى تصاعد استيراد الحبوب بنسبة تزيد عن نسبة زيادة السكان حتى بلغت ٥,٥ مليون طن سنويا نحصل على جانب منها بشروط ميسّرة من الدول المانحة للعون ، ويقتضى العمل على خفض نسب الضياع والعادم فى الإنتاج وخفض استهلاك الخبز ، بإنقاص وزن الرغيف ورفع نسبة الاستخراج ، وبالدعاية فى اجهزة الاعلام ـ ومن جهة أخرى يجب التوسع فى إنتاج الحبوب فى الاراضى المستصلحة وزيادة الإنتاج المحلى من المواد الغذائية الأخرى .. ومن ذلك اعطاء أولوية عالية لإنتاج الدواجن والاسماك وهى مصادر للبروتين الرخيص وتيسير نقلها إلى مواقع الاستهلاك بقصد الحد من استيراد اللحوم .

ويجب أيضا استغلال الطاقات العاطلة فى القطاع العام وحظر قيام الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام باستيراد سلع ينتجها القطاع أو يستطيع التوسع فى انتاجها . وهذه الحماية الادارية امر لازم لمواجهة المنافسة الاجنبية وإذ يتوقع المسئولون زيادة الطلب على الطاقة إلى ما يعادل الطاقة المولدة من ٦٠ مليون طن من البترول فى أواخر القرن بينما مواردنا محدودة ويقتضى التوسع فى البحث عن مصادر للغاز الطبيعى وامكانيات توليد الكهرباء من مساقط المياه ومن الطاقة الشمسية بعد ان تحسّنت اقتصادياتها فى اعقاب ارتفاع أسعار البترول ١٥ ضعفا خلال السبعينات .

ومع الزيادة المطردة فى الواردات خلال السبعينات كانت هناك ظاهرة خطيرة أخرى هى تناقص حجم الصادرات التقليدية بحيث اصبح البترول أكبر

الصادرات جميعها وذلك امر بالغ الخطورة لأن الاحتياطات المؤكدة الحالية منه (٤٠٠ مليون طن) تكفى على اساس الإنتاج السنوى المستهدف (٥٠ مليون طن سنة ١٩٨٥) لحوالى ١٠ سنوات . بينما هناك خطر لتناقص القدر المتاح للتصدير مع استمرار زيادة الاستهلاك المحلى بنسبة ١٥٪ سنويا بسبب تحديد أسعار صورية للمشتقات .

ومن ثم يجب أن نضع فى المقام الأول من الأولويات زيادة صادرات السلع التقليدية وتوجيه بعض الاستثمار الجديد إلى صناعات تجد منتجاتها أسواقا رائجة بعد انقشاع الكساد العالمى الحالى : مثل السلع الهندسية والمصنوعات الجلدية والملابس الجاهزة والفواكه والخضروات .. ويستلزم ذلك بعض التضحية بالاستهلاك المحلى الذى يؤدى السماح بزيادته إلى تضاؤل الكميات المتاحة للتصدير، فقد كانت مصر تصدر حوالى ٤/٣ مليون طن من الأرز وبعد زيادة مخصصات الاستهلاك المحلى توقف التصدير أو كاد . ومن هنا ضرورة تخصيص حصة للتصدير (نصف مليون طن على الاقل) ومقاومة محاولات زيادة المتاح منه محليا بدعوى توفير السلع التموينية .

هذا وقد زاد المخزون من القطن بسبب الكساد العالمى الحالى ويقتضى خفض اسعار التصدير إلى مستوى أسعار الاقطان المنافسة . وختاما فإن تحوّل تجارة مصر الخارجية والاتجاه المتصاعد للاستيراد من دول الغرب لم تقابله زيادة مماثلة فى صادراتنا اليها فيما خلا البترول .. ذلك لأن مستوى معيشة تلك الدول وامعانها فى تقييد استيراد المصنوعات من الدول النامية لا يشجّع على توقع زيادة الصادرات اليها ومن ثم يجب أن يوجه المشتغلون فى قطاع التصدير جهودهم لزيادة صادراتنا إلى الدول النامية فى آسيا وافريقيا . ويجب فى الحال إلغاء القيود التى فرضت مؤخرا على الصادرات إلى الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه بعد أن تراجعت كثيرا مما أوقع الضرر بالمناطق التى يتركز فيها إنتاج السلع المحظور

تصديرها .. وأدى إلى التوقف عن سداد القروض المصرفية وزيادة البطالة السافرة والمقنّعة فيها .

ويلاحظ أن نسبة تخفيض قيمة الجنيه المصرى لم تكن تزيد كثيرا فى السنوات الأخيرة عن نسبة الانخفاض فى بعض العملات الرئيسية التى تعتورها تغيرات عنيفة . غير أن مصدر القلق هو اتجاه قيمة الجنيه باستمرار نحو الانخفاض ولدينا أن الحل الأمثل لمشكلة تعدد أسعار الصرف هى تضييق الفجوة فى ميزان المدفوعات على الوجه الذى أوضحناه أى نخفض نسبة الزيادة فى الواردات من السلع والخدمات والعمل على زيادة الصادرات غير النفطية والخدمات التى تؤديها مصر للعالم الخارجى وهو حل قد يستغرق وقتا طويلا قبل أن تظهر آثاره . ومن خلال ذلك نقترح :

١ ـ وقف الترتيبات الخاصة بالاستيراد بدون تحويل العملة وعودة البنوك إلى تغطية الاعتمادات جميعها وإلى التعامل فى النقد الاجنبى شراء وبيعا على أساس أسعار متقلبة ، أو معوّمة كما يسميها رجال المال لتعكس حالة العرض والطلب فى السوق بحيث يقبل المصدرون فى القطاع الخاص وأولئك الذين يحصلون على موارد على بيع العملات فى السوق الرسمى وهو سوق البنوك .

٢ ـ أن يتدخل البنك المركزى من آن لآخر لتخفيف حدة التقلبات الموسمية والعرضية فى حصائل الصادرات وتحويلات المهاجرين والسياحة .

٣ ـ اعادة النظر فى قرارات النقد ولوائح الاعتمادات المستندية التى صدرت مؤخرا وأن يتم ذلك بعد استشارة البنوك الرئيسية .

٤ ـ إجراء دراسة ميدانية للصعوبات التى يواجهها المغتربون المصريون والتى تحفزهم على الالتجاء إلى الوسطاء بدلا من مراسلى البنوك المصرية وفروعها . والهدف من ذلك التخلص من الوسطاء أو الحد من نشاطهم . وهم طبقة دخيلة على السوق ظهرت إلى حيّز الوجود مع تصاعد تحويلات

المهاجرين . والهدف الآخر أن تجد موارد البلاد من العملات الأجنبية طريقها إلى البنوك المصرية المعتمدة .

ومن المعروف أن هؤلاء الوسطاء الماليين لا يتقيّدون بالتقاليد المصرفية ووجودهم يدفع بعض البنوك المحلية إلى التحلل من تلك التقاليد وإلى التعامل على أساس أسعار صرف تزيد كثيرا عن الأسعار المعلنة طالما ظلّت الفروق بين الأسعار المعلنة وأسعار السوق الحرة على ماهى عليه (حوالى ٢٠ قرشا أى ٢٠ ٪) . وفى تقديرنا أنه بعد فترة انتقال يعتاد خلالها المتعاملون على النظام المقترح ستستقر أسعار العملات الاجنبية وقد تنخفض عن الأسعار الحالية بشرط الحد من استيراد الكماليات بزيادة الضرائب الجمركية وخفض المدفوعات غير المنظورة مثل السياحة بأنواعها مع ضغط المصروفات الحكومية فى الخارج إلى أضيق الحدود .

(ديسمبر ١٩٨١)

مـاذا تـم منـذ ديســمبر ١٩٨١

تلك كانت المذكرة التى قدمناها .. المرحوم الدكتور على الجريتلى وأنا ، إلى السيد رئيس الجمهورية فى آخر ١٩٨١ برأينا فيما يجب أن تكون عليه مسيرتنا الاقتصادية ، وكانت هذه الورقة ضمن العديد من الأوراق التى عُرِضَت على المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد فى فبراير ١٩٨٢ . وقد قامت الحكومة فى الآونة الأخيرة فقط بتنفيذ بعض المقترحات التى تضمنتها هذه الورقة وأوراق أخرى ورفعت من أسعار خدمات بعض المرافق وزادت فى أسعار بعض المواد التموينية وطالبت طبقات الشعب أن تتقبل بعض التضحيات ، ولكن لازال هنا الكثير من المشاكل الهامة والرئيسية التى تحتاج إلى علاج على نمط ماجاء فى المذكرة . وياليت الحكومة بدأت فى سنة ١٩٨٢ وليس سنة ١٩٨٦ .

وقد يعتقد البعض أننا فى ورقتنا هذه نطلب من طبقات الشعب تضحيات فوق طاقاتهم ولكن الكثير من التضحيات التى نُطالب بها لا نطلبها من الطبقات الفقيرة فمعظمها يمس الطبقات المتوسطة والغنية ، ومع ذلك فإنى على يقين أن جميع طبقات الشعب ستكون مستعدة لتقديم ما يُطلب إليها من تضحيات إن هى عرفت حقيقة الموقف ومبلغ الضعف الذى يعانية الاقتصاد المصرى وفى الوقت نفسه أحسّت من القائمين بالأمر أنهم فعلا يقدمون التضحيات طواعية وأنهم قد قضوا على كل اسراف فى النفقات كما أنهم تنازلوا عن كل مظاهر الترف والانفاق الحكومى والعسكرى غير اللازم لدولة فى حالة سلم .

إن الأمر يتطلب من المسئولين أن يتصرفوا على أساس أننا بلد فقير وأن بعض نواحى الثراء الطارئ كالدخل من البترول وتحويلات المشتغلين فى الخارج

لا يمكن ولا يصح الاعتماد عليها فى الإنفاق العادى كما حصل فى الماضى ولازال ، فسيأتى الوقت الذى تنضب فيه مواردنا البترولية أو تقل وسيأتى اليوم الذى يمتنع فيه على العمالة المصرية أن تجد لها عملا فى الخارج بالقدر الذى تجده فى الوقت الحاضر.

لا أحب أن أكون نذير سوء ولكن سياسات الشعوب لا تقوم على موارد غير مضمون استمرارها فعندما نرسم سياسة الإنفاق الدائم فلا يجوز ان نعتمد إلا على الموارد الدائمة أما الموارد الطارئة ومثلها فى ذلك مثل الاقتراض من الخارج . يجب أن تخصص لأغراض الاستثمار الذى يخلق فرص عمل جديدة ويخلق دخلا جديدا .

إننا نُنظم استهلاكنا على الموارد الطارئة بالإضافة إلى الموارد العادية .. وهنا يكمن الخطر إذا ما نقصت أو تلاشت الموارد الطارئة فيتعذر تغيير أنماط الاستهلاك دون معاناة كبيرة .

ومن الخير أن نأخذ حذرنا من الآن ونُنظم أنماط استهلاكنا لتتمشى بقدر الإمكان مع دخولنا المتكررة الدائمة ، وإنى مُوقن أنه لو شُرِحَت كل هذه الظروف للشعب فسيكون على استعداد لقبول التضحيات التى تطلب منه ، وتحضرنى هنا قصة من الخير أن أذكرها لمدلولها الكبير.

كنت فى أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية فى مكتب بريد سيدى بشر لأسجّل خطابا .. ولما قرأ موظّف المكتب المختص اسم الراسل سألنى ان كنت أنا شخصيا مرسل الخطاب وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق ، فلما أجبته بالإيجاب قال إنك حمّلتنا تضحيات كثيرة .. أوقفت العلاوات والترقيات ورفعت أسعار السجائر وخفّضت وزن الرغيف ومع ذلك تحملناها راضين لأننا كنا نفهم الاسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد فى

نفقاتها ولا تهتم بالمظاهر المُكَلِّفة وكان الوزراء يقبلون خفض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التى خُصِّصَت لركوبهم .

هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مبلغ استعداد هذا الشعب لقبول التضحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبيّن له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين ، ولاشك أن القدوة الحسنة التى يقدمها المسئولين هى أكبر محفّز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضى خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التى تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعا فى حاجة إلى تضحيات الجميع .

والله الموفّق ، ،

د . عبد الجليل العمرى

الفهرس

إهداء ٤

تقديم ٥

الجزء الأول

الفصل الأول ٩

الفصل الثانى ١٦

الفصل الثالث ٢١

الجزء الثانى

المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر ٥٩

رقم الإيداع ٥٣٣٥ / ٨٥

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٧٧٤٥٧٨ - ٧٧٤٨١٤ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN
بيروت: ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE





دكتور عبد الجليل العمري